Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (6), Issue (2): 28 Feb 2022
P: 98 - 131

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (6)، العدد (2): 28 فبراير 2022م
ص: 98 - 131

Social vulnerability associated with sanitation and its connection to environmental injustice in the West Bank and Gaza Strip in Palestine

Fuad Yousef Rammal

Bouchta Alkhazzan

College of Arts and Humanities || Dhar Al-Mahraz || Sidi Mohamed Bin Abdullah University || Morocco

Abstract: This paper aimed to discuss the concept of social vulnerability associated with sanitation and its connection to environmental injustice in a framework of governance as a new way to manage natural resources, which includes the participation of social actors in planning environmental policies, by investigating how the social vulnerability associated with sanitation and its connection to environmental injustice in the West Bank and the Gaza Strip in Palestine, and the paper analyzes cases of inequality within two axes. The first axis is based on the use of the methodology of organizing information that is carried out through bibliographic review, and the second axis is based on the statistical analysis of the relevant tables, which showed an increasing mathematical function by increasing independent variables that are closely related, noting that The results of the analysis showed a close and increasing correlation between the method of connecting wastewater to the sewage networks with poverty rates based on the area of residence (rural, camp, urban). The analysis focuses on the two axes of the paper on taking into account the essential role of public policies in combating social and environmental inequalities, especially those related to the arbitrary practices of the Israeli occupation.

One of the most important results of the analysis was that the social vulnerability associated with sanitation is related to environmental injustice in the West Bank and Gaza Strip, and is exacerbated by the arbitrary practices of the Israeli occupation, especially environmental ones.

The paper concluded with the importance of taking into account the integration of water policies with those related to agriculture and economic works, and the inclusion of all socio-economic factors within specialized programs within the framework of partnership with institutions, including private sector institutions, to develop joint activities between them, and to prioritize safe environmental sanitation for the poor population, and areas Low-income people and those most affected by the arbitrary policies of the Israeli occupation, in addition the paper recommended the importance of establishing programs to ensure social justice, combat differences in service levels, adopt the principle of differentiation between users by imposing fees on water uses, and manage the balance between preserving resources and promoting multiple uses for them.

Keywords: integrated management, social vulnerability, environmental injustice.

الضعف الاجتماعي المرتبط بالصرف الصحي واتصاله بالظلم البيئي في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين

فؤاد يوسف رمّال

بوشتى الخزّان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية || ضهر المهراز || جامعة سيدي محمد بن عبد الله || المغرب

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مفهوم الضعف الاجتماعي المرتبط بالصرف الصحي واتصاله بالظلم البيئي في إطار من الحوكمة كطريقة جديدة لإدارة الموارد الطبيعية حيث تتضمن مشاركة الفاعلين الاجتماعيين في تخطيط السياسات البيئية، من خلال التحقق في كيفية ارتباط الضعف الاجتماعي المرتبط بالصرف الصحي واتصاله بالظلم البيئي في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، وتحلل الدراسة حالات عدم المساواة ضمن محورين، يقوم المبحث الأول على استخدام منهجية تنظيم المعلومات التي تتم من خلال المراجعة الببليوغرافية والمبحث الثاني على التحليل الاحصائي للجداول ذات الصلة، والذي أظهر دالة رياضية متزايدة بزيادة متغيرات مستقلة ذات الارتباط الوثيق، علما بان نتائج التحليل أظهرت ارتباطا وثيقا متزايداً بين طريقة ربط المياه العادمة بشبكات الصرف الصحي مع نسب الفقر استنادا إلى منطقة السكن (ريف، مخيم، حضر).

ويركز التحليل في محوري الدراسة على مراعاة الدور الأساسي للسياسات العامة في مكافحة التفاوتات الاجتماعية والبيئية، خصوصا المرتبط منها بممارسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية.

وكان من أهم نتائج التحليل أن الضعف الاجتماعي المرتبط بالصرف الصحي متصل بالظلم البيئي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويزداد تفاقما بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية خصوصا البيئية منها.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية مراعاة تكامل سياسات المياه مع تلك الخاصة بالزراعة والاعمال الاقتصادية، وادراج كافة العوامل السوسيو اقتصادية ضمن برامج متخصصة في اطار من الشراكة مع المؤسسات بما فيها مؤسسات القطاع الخاص لتطوير أنشطة مشتركة بينها، وتركيز أولوية الصرف الصحي البيئي الامن للسكان الفقراء، ومناطق محدودي الدخل، والأكثر تضررا من سياسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية، وأوصت الدراسة بأهمية إنشاء برامج تكفل العدالة الاجتماعية، وتكافح الفروقات في مستويات الخدمة، واعتماد مبدأ التمايز بين المستخدمين من خلال فرض رسوم على استخدامات المياه، وإدارة التوازن بين الحفاظ على الموارد وتعزيز الاستخدامات المتعددة لها.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المتكاملة للمياه، الضعف الاجتماعي، الظلم البيئي.

المقدمة.

تسعى هذه الدراسة إلى ربط مفهوم إدارة المياه بمفهوم الاستدامة بمعناه الأوسع في ظل تحديات الظروف القاهرة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، وتبرز الدراسة انعكاس تداعياته على الضعف الاجتماعي والظلم البيئي الذي يواجهه الإنسان والأرض الفلسطينية، لذلك تم استبعاد التفسير المحدود لمفهوم إدارة المياه كممارسات لتخطيط وتنفيذ وإدارة سياسات الموارد المائية، ذلك أن السياسات التي تستند إلى الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية خصوصا تحت وطأة المستعمِر تعتبر أكثر أهمية للظرف المماثل لتحقيق الاستدامة المائية والبيئية، علما أن السياسات السوسيو اقتصادية ستبقى هي المركزية في وضع السياسات البيئية.

وقد تم التطرق إلى أهمية التأكد من أن عملية إعداد السياسات العامة في مجال الموارد المائية، تتضمن تدابير تعويضية وتوزيعية تقلل من الآثار الضارة للتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وبهذا المعنى، سيتم توسيع مشاركة الفاعلين الاجتماعيين الجدد في السياسات العامة المتعلقة بالمياه من البعد التقني المحدود في الغالب لإدارة المياه إلى البعد الذي ينطوي على أسئلة حول استخداماتها المتعددة وأشكال التخصيص، أي أنه من الضروري فتح مساحة للنقاش يشكك في الاعتبارات التجارية الحصرية لاستخدام المياه، ويدعو إلى أشكال ونماذج أكثر مساواة واستدامة للوصول إلى المورد المائي الطبيعي الأساسي، وتخصيصه بما يكفل ردم تداعيات الضعف الاجتماعي بما ينقل الحالة الفلسطينية من توزيع متجانس بين كافة فئاته لمواجهة الظلم البيئي في فلسطين كمفهوم موازي للمساواة بالقول: المساواة في مواجهة الظلم البيئي، بحيث لا يتحمله فقط الاضعف اجتماعيا.

تبين الدراسة عواقب غياب أو مشاركة غير مستقرة لممثلي الفئات الاجتماعية ذات الدخل الأدنى في لجان العمل المائي التابعة لقطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، وخلو الساحات منهم، التي تتم فيها المناقشات والمفاوضات والقرارات المتعلقة بإدارة الموارد المائية الفلسطينية.

المشكلة البحثية:

ضمن تطلعات الاستدامة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تبرز تحديات الاستدامة المائية، في ظل واقع يهيمن عليه الاحتلال الإسرائيلي بالكامل، الامر الذي يحتاج إلى تدابير مدروسة مسبقا من قبل صانع السياسات في ظل حالات طوارئ مستمرة، باتت هي الحالة الطبيعية في فلسطين المحتلة، والتي تبرز أهمية علمية كبيرة في الكشف عن مجريات الصندوق الاسود في حلول المياه، إذ كلما تقدمت الاستدامة المائية بمستوى افضل بمقدار، ظهرت انكشافات أخرى لم تكن تؤخذ بالحسبان، والتي تظهرها هذه الدراسة على شكل تداعيات لفئات الضعف الاجتماعي التي يتراكم على كاهلها المزيد من متطلبات التمدين والفاتورة الحضارية أن صحت التسمية، والذي يديم عدم المساواة في الوصول إلى المصادر الطبيعية في حالة المياه، بحيث لا تؤدي ظروف التفاوت غير المتكافئة إلى إبراز صعوبات الاستخدام والوصول غير المتكافئ إلى المرافق من قبل السكان فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى حالات تنطوي على مخاطر أكبر مرتبطة باستخدام الأراضي لأغراض الإسكان، واحتياجات النمو والبقاء والازدهار، يواجهها المجتمع والفرد على حد سواء. وفي ظل هذه التحديات تبرز مبررات أساسية لمشكلة البحث في محاولة لربط الضعف الاجتماعي المتصل بالصرف الصحي تحديدا بالظلم البيئي في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، لما للصرف الصحي الآمن من متطلبات تعكس نفسها اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا وسياسيا في الفضاء السكني للضفة الغربية وقطاع غزة بسبب هيدروجغرافيا فلسطين المحتلة.

- **السؤال الرئيس:** كيف يرتبط الضعف الاجتماعي المتصل بالصرف الصحي بالظلم البيئي في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين؟
- **الفرضية:** الضعف الاجتماعي المتصل بالصرف الصحي مرتبط بالظلم البيئي في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين.
- **الهدف:** ابراز ارتباط الضعف الاجتماعي بالصرف الصحي المتصل بالظلم البيئي في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين.

الدراسات السابقة:

تبرز أهمية هذه الدراسة لما ذهبت اليه الدراسات السابقة، بداية بقانون المياه الفلسطيني2014 والذي ينص على تبني نهج الشراكة مع القطاع الخاص في الاستثمار وإدارة قطاع المياه [1](سلطة المياه الفلسطينية، 2014)، الامر الذي يزيد من أهمية القاء الضوء على تحليل الظلم الاجتماعي والبيئي، الذي تعاني منه فئات مهمشة مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك أن الفرق بين القيمة السوقية للمياه وقيم استخدام الماء كمادة ضرورية للحياة، يجعل من الممكن مناقشة طبيعة المياه كسلعة في النظام الرأسمالي، الذي يتبناه القطاع الخاص في فلسطين، وهذا يشير إلى معنى الضعف الاجتماعي استنادا إلى خصائص الشخص أو المجموعة من حيث قدرتها على الدفع ومستويات

(1) سلطة المياه الفلسطينية(1)(2014):" قانون المياه الجديد"، المادة(8)، المهمة 16، رام الله، فلسطين.

التوقع، والتعامل مع التغيرات، والمقاومة، والتعافي من تأثير الخطر الطبيعي (كومفورت & وسنر، وآخرون 1999).[2] تماشيا مع ما عرفه "بلياكي وهاويت" في نفس المرجع المشار له أن الضعف الاجتماعي هو عبارة عن تعرض الفئات الاجتماعية للخسائر المحتملة من المخاطر أحداث مقاومة المجتمع وقدرته على الصمود أمام المخاطر.

هذه هي النقطة المركزية التي تتطلب إعادة صياغة جدول أعمال النقاش، على طاولة صانع السياسات الفلسطيني في اتخاذه التدابير القانونية والسياساتية التي تشجع دخول القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المياه، مع الأخذ في صميم التأملات تلك الأسئلة التي تدور حول (إعادة) تثمين المياه كعنصر طبيعي، وليس النظر فقط في النقاش حول قيمته الاقتصادية، كتوجه تبرز اهميته فيما ورد من مراجعة لاستراتيجيات سلطة المياه الفلسطينية في سعيها الدؤوب لتحقيق مستويات أعلى وأكثر مرونة في تحقيق الاستدامة المائية[3](سلطة المياه، 2020)، وسط ظروف تتسم بالتحديات القاهرة والصعبة جدا نتيجة الظرف المتولد من هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والمورد والإنسان والتي تخضعهما إلى ممارسات تعسفية متنوعة الاشكال والاساليب في انتهاك كافة الحقوق الإنسانية والمائية والبيئية جملة وتفصيلا [4](الأمم المتحدة، 2017)، بحيث يبرز تعريف الضعف الاجتماعي كما تطرحه الدراسات السابقة كونه يعبر عن الاقل أهمية وتأثيرا في صناعة القرار (سانتوس، 2017)[5]، وبذلك يحدث الظلم البيئي الذي يتم ترجمته على أنه عدم المساواة في توزيع الضرر البيئي على السكان من مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد البيئية حسب دراسة فييرا (فييرا وآخرون، 2017)[6] ومع ذلك يبقى الظلم البيئي حسب تعريف"بورتو" هو "الآلية التي من خلالها تقوم المجتمعات غير المتكافئة، من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية، بتخصيص أكبر عبء للضرر البيئي من التنمية على السكان ذوي الدخل المنخفض، للفئات الاجتماعية التي تتعرض للتمييز، والشعوب العرقية التقليدية وأحياء الطبقة العاملة والسكان المهمشين والضعفاء" [7](بورتو، 2009).

المنهجية والأدوات.

تتخذ هذه الدراسة المنهج المختلط، بجمعها بين المنهج "الكمي والكيفي" معا، في إطار من المقاربات البنائية – الوظيفية، والتفاعلية – الرمزية، ذلك أن القصد من مناقشة المفاهيم التي تطرحها الدراسة من خلال الجمع بين

(2) L. Comfort, B. Wisner, S. Cutter, R. Pulwarty, K. Hewitt, A. Oliver-Smith, J. Wiener, M. Fordham, W. Peacock & F. Krimgold (1999) Reframing disaster policy: the global evolution of vulnerable communities, Global Environmental Change Part B: Environmental Hazards, 1:1, 39-44, DOI: 10.3763/ehaz.1999.0105

(3) سلطة المياه الفلسطينية (2)(2019):" الخطة الاستراتيجية"2020-2022 +23"، رام الله، فلسطين.

(4) UN Human Rights Council. Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory. A/HRC/34/39 (Mar. 16, 2017): 5. http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session34/Documents/A_HRC_34_39_AUV.docx.

(5) Santos BS (2007) Beyond abyssal thinking: From global lines to ecologies of knowledge. Rev A J Fernand Braudel Cent 30(1): 45–89.

(6) Diogo Ferreira da Rocha, Marcelo Firpo, and Porto, Tania Pacheco (2017): "The map of conflicts related to environmental injustice and health In Brazil", CASE REPORT, the EJ Atlas: Ecological Distribution Conflicts as Forces For Sustainability, Springer Japan KK 2017.

(7) BRITTO, A. L. Social tariffs, social justice and environmental justice do not access the water supply services and sanitary waste in Brazil. In: INTERNATIONAL WATERLAT CONFERENCE: Tension between environmental justice and social justice in Latin America: the case of water management, 2010, São Paulo. Anais... São Paulo: 15 p.

مواضيع مثل استخدام الأراضي وهيمنة الاحتلال الإسرائيلي عليها، وفروقات الدخل في المجتمع الفلسطيني، وتحديات الصرف الصحي البيئي، ومناطق الخطر التي تعطي الإشارة إلى كيفية تشكل واقع الفضاء الحضري الذي صنعه الاحتلال الإسرائيلي،

وبالتالي فإن الدراسة اتخذت أدوات التحليل الاحصائي باعتماد النسب المئوية ومؤشر معامل التحديد(R2) من جهة، واتخاذ مقاربة نظرية تأويلية لتمفصلات مشكلة البحث وفق محوريها الأساسيين، ارتباطا بما أبرزته الدراسات السابقة، وما أشارت اليه التقارير والببليوغرافيا المختارة في هذه الدراسة مع واقع المياه والصرف الصحي والنظام البيئي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين المحتلة، ضمن حدود البحث الزمنية التي تتركز في الفترة الواقعة بين نهاية 2006 و بداية 2021 أي بواقع 15 عشر سنة من الظلم المتراكم على كاهل المجتمع والإنسان الفلسطيني الذي افرزته سياسات الاحتلال التعسفية، والتي تتألف جذور هذه الحقبة الزمنية بشكل متوارث لعقود من الظلم، نشأت بواقع الاحتلال الإسرائيلي الممتد للضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين المحتلة منذ 1967، ومع ذلك ليست الدراسة بمعزل عن أي مقاربات تاريخية خارج هذه الفترة الزمنية المحددة، وذلك لاتصالها التاريخي والمتجذر في واقع المشكلة البحثية.

وهذا يبرز نوعية المراجع والدراسات التي تم اختيارها بما يتلاءم مع المقاربات المعتمدة في إطار موضوع البحث، بما يتحدد في محورين أساسين استعرضتهما الدراسة البحثية، بحيث يركز المبحث الأول بشكل أكبر على المقاربات النظرية للنمو الحضري المتصل بالضعف الاجتماعي المرتبط بالظلم البيئي في واقع المياه والصرف الحي الفلسطيني، وذلك بإجراء مقاربة مسحية على المستوى الكبير(ماكرو) وابراز النسب ومقاربتها مع محاور البحث، بينما تجد الدراسة قد سلطت الضوء على مقابلات تم اجراؤها في دراسات سابقة مع أفراد من المجتمع، تمثل تركز بؤري صغير تمثيلا لمقاربات تفاعلية - رمزية، بحيث حاولت الدراسة الجمع بينهما في إطار تحليل النتائج النهائية بشكل عام، وبالضرورة فإن المبحث الثاني الذي اختص بإبراز عوامل الارتباط للضعف الاجتماعي المرتبط بالصرف الصحي وآثره على المستوى الفردي والجماعي في النظام الايكولوجي، قد اتخذ النسب المئوية، ومؤشر معامل التحديد(R2) ليبرز دالة الارتباط وشكلها الرياضي.

علما بأن الدراسة اتسمت بعرض النتائج أول بأول مع المقاربات النظرية وتأويلاتها السوسيو جغرفية والبيئية المتناولة في الدراسة، من أجل ذلك سوف يكون لفقرة النتائج النهائية مختصرا مكثفا يمثل تفاصيل عرضها في متن النص، ابتعادا عن التكرار.

المبحث الأول: النمو الحضري واتصال الضعف الاجتماعي بالظلم البيئي في واقع المياه والصرف الصحي الفلسطيني

تبرز هذه الظواهر في التمييز السلبي بطريقة ديناميكية تطال ظواهر التحضر غير المخطط له، وسعي الأفراد والجماعات إلى امتلاك حياة أفضل، وبهذا يمكن تسليط الضوء على انشطة الازاحة الاجتماعية وأثرها الاقتصادي أو العكس بحيث يتم رصد تداعيات أثرها على تكريس الظلم البيئي.

وفي هذا السياق، تميزت عملية التحضر في فلسطين بالنمو المتسارع للمدن والتكتلات الحضرية، والعامل الحاسم في حدوث ذلك يرتبط بقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية كإدارة للحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما خلق محور هجرة استمر لعقود منذ 1994 والمتمثلة بإنفاذ وتطبيق اتفاقية اوسلو، وأدى إلى

اعادة هيكلة التوزيع السكاني وتركيز الاعمال الاقتصادية والحكومية في قطاع غزة بداية الامر حتى 2004 ثم انتقال مركز الحكومة الفلسطينية إلى مدينة رام الله حتى الان2021 [8](مجلس الوزراء الفلسطيني، 2021)

أعداد كبيرة من الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة سكنت رام الله بحكم انتمائها لوظائفها، وبرزت التحديات بشكل صعب أكثر في فترات تأجيج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والذي ادى إلى انتفاضة الاقصى سنة 2000 وثلاث حروب شنتها دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، واحداث الانقسام الفلسطيني الفلسطيني بين قطاع غزة والضفة الغربية، مع التضييقات التي تفرضها حكومة الاحتلال الإسرائيلي والمتمثلة في تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق(أ، ب، ج) حيث مناطق(أ) تحت إدارة الحكومة الفلسطينية ومناطق (ب) تخضع اداريا لها، دون إدارة عسكرية او سيادة سياسية وبتصرف امني كلاني من جانب دولة الاحتلال الإسرائيلي لمناطق (ب)، بينما مناطق (ج) بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة إداريا وامنيا، الامر الذي زاد من تحديات التنمية وتحقيق السياسات المتكاملة، وابراز فروقات اجتماعية كبيرة، صاحبها اجراءات تعسفية إسرائيلية تركزت في منع حرية التنقل للناس والبضائع كاملا من غزة إلى الضفة الغربية، وبين المحافظات داخل الضفة الغربية في اوقات التأجيج خصوصا، وقد افرز كل ذلك تزايد لمعدلات البطالة واختلال هكيلي في الاقتصاد الفلسطيني[9](ماس، 2020). والشكل التالي يوضح تنامي البطالة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين[10](جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2019):

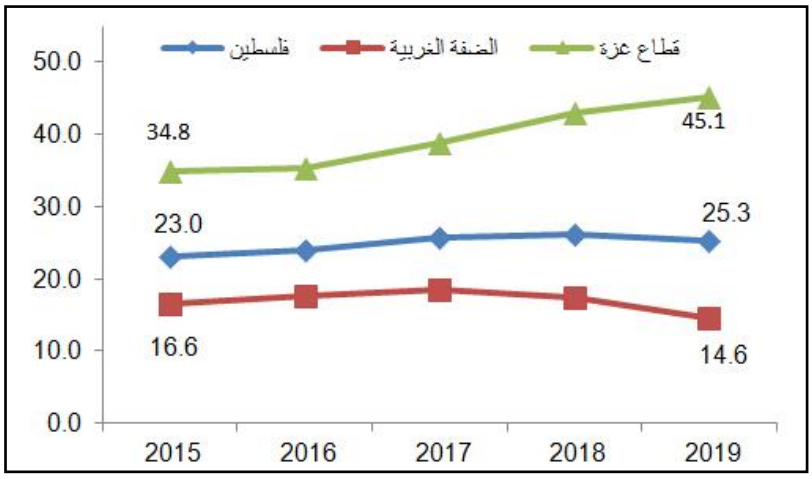

الشكل (1): معدل البطالة المنقح بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة، 2015-2019 (المصدر: جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني 2020).

يظهر الشكل (1) تنامي نسب البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، ويلاحظ تأثر قطاع غزة بشكل أكبر من الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة 45.1% بسبب الحصار الجوي والبحري والبري، المفروض عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وبينما أظهر متوسط نسبة البطالة في فلسطين 25.3% فإنها

(8) مجلس الوزراء الفلسطيني (2020):" اجندة السياسات الوطنية 2017-2022"، رام الله، فلسطين.

(9) معهد ابحاث السياسات الاقتصادية(ماس)(2020):"المراقب الاقتصادي، الربع الثالث، بداية التعافي ام الركود"، رام الله، فلسطين.

(10) جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني (1) (2019):" معدل البطالة المنفح بين المشاركين في القوى العاملة في فلسطين"، رام الله، فلسطين، الموقع الرسمي.

http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx#LabourA

اخر وصول 2021/3/20

تدنت في الضفة الغربية إلى 14.6% المرتبطة بمدى الاستطاعة للعمالة الفلسطينية من بلوغ اعمالهم في دولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث تتفاقم نسبة البطالة مع كل اغلاق عسكري تقوم فيه دولة الاحتلال الإسرائيلي على كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين أو ايهما، ويبرز الشكل(1) نسبة الفقر 25% من نسبة السكان، وهذه النسبة تعبر عن الاوضاع الطبيعية، ونقصد هنا بالطبيعية هي تلك الاوضاع التي يقسم فيها الاحتلال الإسرائيلي الضفة الغربية إلى مناطق(أ، ب، ج) مع حرية محدودة لحركة التنقل للعمال والبضائع والأفراد بين محافظات الضفة الغربية واستمرارية اطباق الحصار الشامل على قطاع غزة، أما الوضع غير الطبيعي فهو حالات التصعيد العسكري والتي يتم فيها اجتياح الضفة الغربية وقطاع غزة أو إحداهما بحيث تتوقف كافة اشكال التواصل وتهدد كافة اشكال الحياة على الأرض والإنسان الفلسطيني، علما بأن خط الفقر بلغ سنة 2017 (671 $) [(11)](جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2020)، الامر الذي يجعلنا نتخيل مدى هشاشة المرونة التي تبرزها هذه الارقام والتي تتصاعد ارتباط بالوضع السياسي الهش بين دولة الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا بدوره يبرز لنا حجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي ستظهر فجأة، بتفاقم كبير يجعل الوضع الطارئ هو الحالة الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحاصر.

عملت المدن الكبرى في الضفة الغربية بشكل أساس كقطب جذب للسكان المهاجرين هجرة داخلية من الريف إلى الحضر بقصد العمل وتنامت ظاهرة التمدين بشكل كبير في الضفة الغربية تحديدا، وتركزت الظاهرة بشكل كبير في مدينة رام الله التي تمثل وسط الضفة الغربية والعاصمة الادارية للسلطة الوطنية الفلسطينية ضمن مفهوم أن العاصمة السياسية هي القدس وهي تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران 1967 [(12)](مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2020)

من اجل ذلك كانت مدينة رام الله مركز تطور التصنيع والتحضر فرص عمل للمهاجرين، بشكل رئيسي في قطاعات الخدمة العامة وقطاع البناء المدني، والنقل والصناعة، والخدمات خلال فترة حكم السلطة الوطنية الفلسطينية، وخلال الفترة (1994-2000) حدثت عملية ازاحة للتواجد السكني الفلسطيني، حيث انتقل ما يقارب من 200000 شخص إلى المدن، من الريف. ومع بناء جدار الفصل بين مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ومناطق السيطرة الإسرائيلية [(13)](جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2019)، تفاقمت مؤشرات الظلم الاجتماعي والبيئي وخسر الإنسان الفلسطيني ارضه ومصادر عيشة ومكونات صموده، والتي كان اهمها ارضه وبئر الماء اللذان يعتبران ركيزته الأساسية في كسب دخله ودخل اسرته، والخريطة الآتية توضح كيف عمل جدار الفصل على فصل المواطن عن ارضه، مدمرا مصادر المياه وقطع الاشجار وتجريف المساحات الواسعة من الأراضي لتحقيق منطقة امنية عازلة لصالح الاحتلال الإسرائيلي:

(11) جهاز الاحصاء المركزي (مرجع سابق).

(12) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا(2020):" السكان"، رام الله، فلسطيني، الموقع الرسمي:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2295
اخر وصول: 2021/3/20

(13) جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني(1)(2019):"التقرير السنوي"، رام الله، فلسطين.

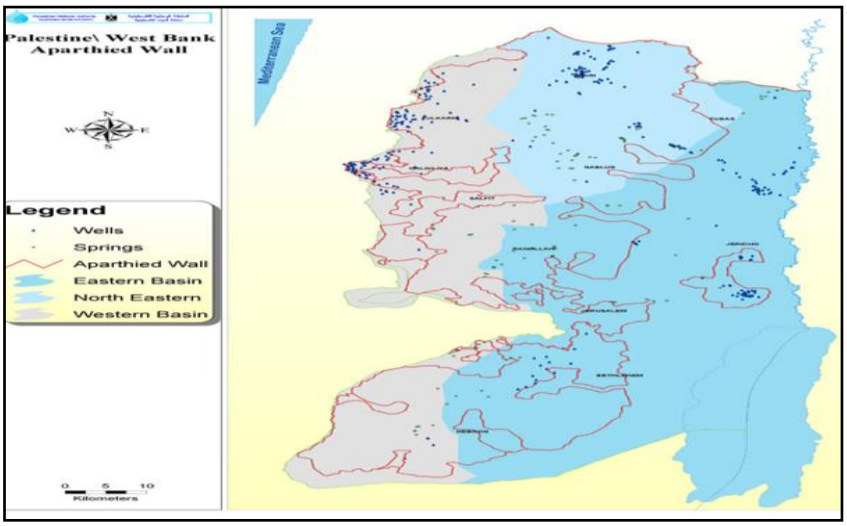

الشكل (2): خريطة تبين جدار الفصل الإسرائيلي يعزل اماكن انتاج المياه الجوفية وضخها في الضفة الغربية.

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، الموقع الرسمي.

ومع بناء جدار الفصل[14] بين مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ومناطق سيطرة حكومة الاحتلال الإسرائيلي، والذي ادى إلى تدهور وخسران وحرمان فئات مجتمعية كثيرة من السكان من أراضيهم وتم تهجيرهم إلى مناطق اخرى داخل جدار الفصل نحو التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية والذين اصبحوا أكثر هشاشة وضعفا اقتصاديا واجتماعيا، برزت الحاجة المتزايدة للبحث عن فرص عمل لهؤلاء المنكوبين بعيد عن القطاع الزراعي ذلك أن معظم الأراضي التي استهدفها جدار الفصل كانت زراعية وتحتوي على مصادر مائية حيوية، علما بانه لا تزال حركات الهجرة مستمرة لليوم بنسب متفاوتة، مما تسبب في النزوح الجماعي للناس من المناطق المحرومة إلى المراكز الحضرية خصوصا في مناطق جدار الفصل، على كافة الشريط الحدودي في الضفة الغربية المتاخم لدولة الاحتلال الإسرائيلي غربا وبما يشمل الاغوار ومنطقة اريحا من الشرق، الامر الذي اخرج لنا خريطة للفضاء الاجتماعي يتسم بمزيد من الفروقات والتشرذم والظلم الاجتماعي، وتدهور في النظام البيئي المتصل، ذلك أن جدار الفصل قطع الاودية والأراضي وغير المعالم وبنى المعسكرات والمستوطنات على الأراضي المصادرة، وقد ادى قطع الاشجار واستهداف الحياة البرية إلى حدوث اختلال كبير في التنوع الحيوي الذي تتمتع به فلسطين(المراقب البيئي، 2020)، وقد انتهى النمو غير المنضبط وغير المخطط للشبكة الحضرية إلى تركيز السكان ذوي الدخل المنخفض في احياء متحوصلة في المدن، اضافة إلى ما تشهده مخيمات اللاجئين الفلسطينية من بصمة حاضرة لآثار النكبة التي حصلت لفلسطيني 1948، حيث تم اجلاءهم وتهجيرهم من مدنهم وقراهم وأراضيهم سنة 1948 ابان اعلان قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهذه الاحياء اضافة إلى المخيمات تتميز بافتقارها إلى الحد الأدنى من البنية التحتية، مثل الوصول إلى وسائل النقل والكهرباء والصرف الصحي الأساسي والخدمات الصحية [15](الأمم المتحدة، 2015). والمقطع الآتي يوضح شيئا من

(14) وحسب الإحصاءات الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني سيلتهم هذا الجدار مساحة 1328 كم مربعاً أي بنسبة 23.4% من مساحة الضفة الغربية، وتشمل هذه المساحة غلاف القدس الذي تصل مساحته 170 كم مربعاً، كما تضم هذه المساحة عشرات القرى والبلدات الفلسطينية التي يسكنها 700 ألف نسمة منهم حوالي 300 ألف في منطقة القدس، أن هذا العدد الذي يشكل 25% من عدد سكان الضفة سيجعل هؤلاء المواطنين يخضعون لسياسة التمييز العنصري، كما أنه سيخضع سكان هذه المناطق إلى مراقبة شديدة تجعل من حياتهم جحيماً لا يطاق ليلاً، أما نهاراً فسيجعلهم مقيدي الحركة إلا ضمن تصاريح تصدرها الإدارة المدنية التابعة للقوات الإسرائيلية (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني(1)، 2019).

(15) الامم المتحدة (2015):" الخطة الاستراتيجية للوكالة "الاونروا""، رام الله، فلسطين.

هذه الاختلالات البنيوية والديمغرافية والجيوسياسية التي أوجدتها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضمن سياسة الامر الواقع التي تقوم بها بشكل ممنهج منذ عقود على الأرض والإنسان الفلسطيني:

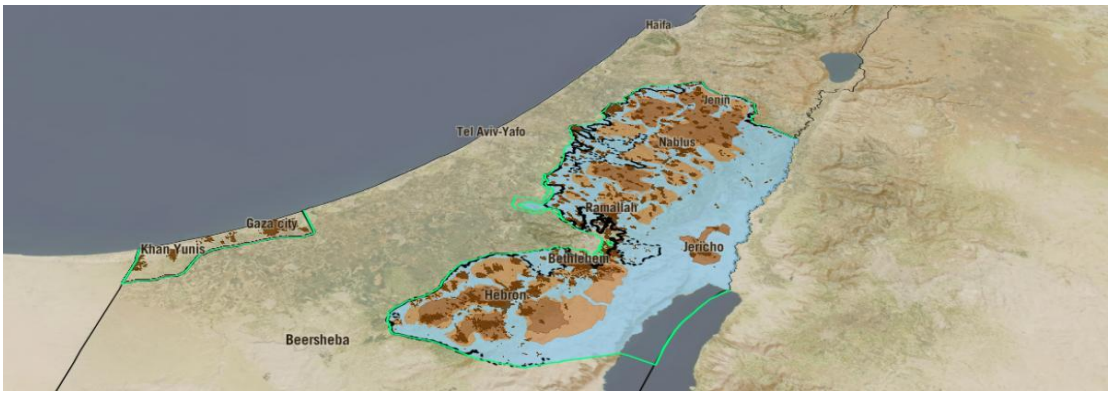

الشكل (3): مقطع عرضي تبين عمليتا الضم والتقسيم الاداري والامني والعسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. (مركز بيت سيليم، القدس، فلسطين المحتلة 2020.

يظهر المقطع العرضي في الشكل(3) اللون الازرق لمناطق (ج) وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الامنية والادارية لدولة الاحتلال الإسرائيلي، بينما اللون البني الداكن تبين مناطق(أ) وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الامنية والادارية الفلسطينية، بينما مناطق(ب) وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الامنية الإسرائيلية من جهة، والسيطرة الادارية للسلطة الفلسطينية تظهر باللون البني الفاتح، وبالنظرة الأولى إلى الخريطة تظهر مدى التعقيدات الجيوسياسية والعسكرية التي يواجهها المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، الامر الذي يضع الباحث من اللحظة الأولى في تساؤلات حول الضعف الاجتماعي الذي سيبرز من جراء هذه التقسيمات، اضافة إلى تفاقمات الظلم البيئي الحاصلة خصوصا على شطري كل لون من الوان الخريطة وما تحتويه من تجمعات فلسطينية تصل إلى أكثر من 700 الف فلسطيني (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2020)، وهي تلك المتاخمة لجدار الفصل الإسرائيلي الذي تم ابرازه في الشكل(2) للخريطة اعلاه.

وهكذا فإن الفئات الاجتماعية التي تم استبعادها من الناحية الاقتصادية، تخصصت في اماكن حضرية حصرية، تميل إلى أن تكون أكثر عرضة لمخاطر صحية وبيئية، كما يتم استبعادها من الحصول على ما يكفي من السلع الاستهلاكية، وظروف المعيشة والبنية التحتية الحضرية التي تمثل وجود المرافق التعليمية والصحية والاجتماعية المختلفة، حيث يرتبط تخصيص هذه المساحات بشكل شائع بالمناطق ذات المخاطر البيئية العالية مثل الوديان التي تجري فيها مياه الصرف الصحي للمستوطنات الإسرائيلية والمدن الفلسطينية[16]، كما هو موضح في الصورة الآتية:

(16) السيد هشام عبد الله ناجي أبو الرب (49) عاماً، أفاد لباحث مركز أبحاث الأراضي(المرجع المشار له في الصورة(1) حول معاناته الناجمة عن تدفق مياه المجاري القادمة من مستعمرة معالي جلبوع من أمام منزله ' :بات الأمر لا يطاق وأصبحت الحياة جحيماً، تحولت منازلنا في الحي إلى سجن كبير بفعل المياه العادمة القادمة من المستعمرة، فالشوارع التي تمر أمام منازلنا أصبحت محظورة ويصعب السير فيها جراء الأوساخ والمخلفات التي تجرها المياه من جهة، والروائح الكريهة التي تنبعث منها، والحشرات والبعوض الذي أصبح ينتشر بكثافة، ويمنعنا من فتح نوافذ المنازل، أو النظر منها إلى الخارج لبشاعة المنظر، حيث أن أبناء أخي هشام أبو الرب قد أصيبوا بأمراض جلدية ناتجة عن الحشرات التي تملأ المنطقة بسبب تلك الملوثات، حتى النباتات والمحاصيل التي زرعتها قد تلفت بالكامل، وبيوت النحل التي كنت قد وضعتها في المنطقة قد تلفت أيضا وبالتالي فقدت أيضا مصدر دخلي بسبب تلك الملوثات.

صورة 1: عملية ضخ مياه الصرف الصحي من المستوطنات عبر الجدار العنصري باتجاه أراضي قرية جلبون.

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية – مركز أبحاث الأراضي، رام الله، فلسطين.

تمنع دولة الاحتلال الحكومةَ الفلسطينية من اقامة محطات التنقية والمعالجة للصرف الصحي مشترطة بذلك شبكها مع المستوطنات الإسرائيلية، وبالتالي يحدث تلوث واسع النطاق للأراضي والتجمعات الفلسطينية التي تمر منها هذه الاودية اضافة إلى تلوث المياه الجوفية التي تعتبر المصدر الأساس لإمدادات مياه الشرب في الضفة الغربية وقطاع غزة[17](سلطة المياه، 2020)، ونظرًا لخصائصها الخاصة كمحميات طبيعية ملوثة من قبل سلطة البيئة الإسرائيلية فانها تمنع التنقل أو استثمار أي نشاط في هذه الاودية وأراضيها التي تحيط بها، وبالتالي تمنع فرص الاستثمار الحكومي الفلسطيني لإحداث أي فرص تنموية بحيث قدرت هذه الفرص ب3.5 مليار دولار سنويا [18](البنك الدولي، 2017)، مما جعل هذه الاودية وجبالها عرضة لنهب المستوطنين الإسرائيليين وشكل لهم بدائل ترفيهية متنوعة في الوقت الذي تم قتل الكثير من الفلسطينيين المتواجدين في هذه المناطق[19](هيومن رايتس، 2021)، وذلك لدس الرعب في السكان المجاورين واجبارهم ليتخلوا عن أراضيهم بالقوة، نتيجة سياسات التهجير من الأرض وتطهيرها من السكان الفلسطينيين من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

تدفع ديناميكيات المدينة المتولدة من الظرف الاستثنائي الذي يعيشه الفلسطينيين الفقراء والمهاجرين بعيدًا عن المراكز الاقتصادية والخدمية، وبعيدًا عن هذه المراكز، يتمتع هؤلاء السكان بفرص أقل للوصول إلى العمل والدخل بسبب صعوبة وصولهم إلى المرافق المختلفة، إلى جانب عدم وجود تخطيط حضري لتخصيص هذه الوحدة في مناطق مناسبة للإسكان، يجعل سكانها عرضة للحرمان من الخدمات المختلفة، فهذه المظاهر تبرز اختلال للتوازن الضروري للتحضر، بحيث يتسم بكونه غير مستقر، ومدعاة للأثر السلبي للحفاظ على البيئة، أو المناطق ذات عوامل الخطر، كما يحدث في قطاع غزة تحديدا، لتكون التدخلات الرسمية محدودة في كونها تفهم الحد من الفقر من خلال الحصول على السلع المادية فقط.

إن الاستغلال المفرط لموارد النظام البيئي بطريقة غير مستدامة يتم من خلال سياسات التنمية التي تهمل سيناريو الموارد على المدى الطويل، دون النظر في مشاكل مثل التلوث و الضخ الجائر للآبار الجوفية والتملح و

(17) سلطة المياه الفلسطينية (3): الخطة الاستراتيجية، مرجع سابق.

(18) البنك الدولي (2017):"استراتيجية المساعدة للسنوات المالية208-2022 للضفة الغربية وقطاع غزة"القدس، فلسطين المحتلة.

(19) هيومن رايتس(2021):" التقرير العالمي لحقوق الانسان، اسرائيل وفلسطين، احداث عام 2020"، الموقع الرسمي اخر وصول: 2021/3/22 https://www.hrw.org/ar/world-report/altqryr-alalmy-2021/country-chapters/377381

النضوب والتدهور لها، والتعديات على المصادر المائية المختلفة اكان من قبل تحطيمها وتدميرها من قبل الاحتلال الإسرائيلي بحجة عدم الترخيص أو من قبل الاهالي الذين يحتاجون إلى الماء لاحتياجاتهم المختلفة في الوقت الذي لا يجدون فيها مصادر مائية لتوفير هذه الاحتياجات، إلى جانب الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة [20](سلطة المياه، 2019)

وبهذا المعنى، فإن جزءًا كبيرًا من المشكلات الاجتماعية البيئية يعتمد على سياسة إنمائية تستند حصريًا إلى النمو الاقتصادي باعتباره الوسيلة الوحيدة لتعزيز العدالة الاجتماعية بما تحمله من معاني الانصاف والمساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة في صناعة القرار، وبالتالي فإن اهمالها يؤدي إلى تجاهل الحقوق الفردية للمواطنين في الحصول على نوعية حياة أفضل، والحصول على السلع البيئية الأولية مثل الهواء النقي والمياه المعالجة (الرمال والخزان، 2020).

إن الظلم البيئي، في سياق التنمية البشرية، يتجلى بطريقة معاكسة، حيث يحرم الفقراء من حرية الحصول على الموارد لإطعام أنفسهم، والحصول على الظروف الصحية المناسبة، والعيش في مكان مناسب، والحصول على تعليم جيد وعمالة لائقة، كما يحرمهم من الوصول إلى الموارد البيئية الأساسية مثل مياه الشرب [21](فيبرا وآخرون، 2017) وهذا يتفشى بشكل كبير بعد كل حرب تخوضها إسرائيل ضد الفلسطينيين والصورة الآتية توضح جزء من المأساة:

صورة (2). تبرز آثار العدوان الوحشي من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة ابان حرب 2014.

المصدر: مجلة الخليج (2019): "جنرال إسرائيلي يكشف تفاصيل جديدة عن الحرب الأخيرة على غزة"، الموقع الرسمي.

الامر الذي يخلق واقعا صعبا للغاية بعد كل اعتداء تقوم به إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يبرز تحديات جديدة في الاعمار واعادة بناء البنية التحتية المناسبة، واثناء ذلك تنكشف اسر كثيرة لتعاني كافة حالات ومظاهر الظلم الاجتماعي والبيئي الذي تولد أساسا من عدوان إسرائيل المستمر على الأرض والإنسان الفلسطيني.

---

(20) سلطة المياه الفلسطينية(3)(2019) الخطة الاستراتيجية، مرجع سابق.

(21) Diogo Ferreira da Rocha, Marcelo Firpo, and Porto, Tania Pacheco (2017):"The map of conflicts related to environmental injustice and health in Brazil"In Forces as Conflicts Distribution Ecological :Atlas EJ the ,REPORT CASE , For Sustainability, Springer Japan KK 2017.

وبالتالي يتم ترجمة الظلم البيئي على أنه عدم المساواة في توزيع الضرر البيئي على السكان من مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد البيئية (فييرا وآخرون، 2017).

مما يعزز العلاقة بين المخاطر البيئية وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، **وبذلك يعتبر الظلم البيئي هو "الآلية التي من خلالها تقوم المجتمعات غير المتكافئة، من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية، بتخصيص أكبر عبء للضرر البيئي من التنمية على السكان ذوي الدخل المنخفض، للفئات الاجتماعية التي تتعرض للتمييز، والشعوب العرقية التقليدية وأحياء الطبقة العاملة والسكان المهمشين والضعفاء"** [(22)](بورتو، 2009) والجدول الآتي يوضح أضرار المباني والملكيات الفلسطينية التي تم تدميرها من قبل الاحتلال الإسرائيلي اثناء الاجتياحات المتكررة للتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مدمرة معها البنى التحتية الأساسية لشبكات المياه والصرف الصحي المقامة اصلاً:

بالرجوع إلى الجدول (1) ادناه الذي يظهر حجم الخسائر والتدمير في المباني التي واجهها السكان الفلسطينيين من قبل الهجمات العسكرية التي توالت عليهم من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، والذي كان مدعاة لتوليد مزيد من الظلم الاجتماعي والبيئي، من خلال مظاهر تدمير البنى التحتية والمساكن والأضرار بكافة مرافق الحياة، وهذا بدوره عزز عدم المساواة في فئات المجتمع الفلسطيني مقارنة مع من خسروا مساكنهم، حيث يتجلى إنتاج الظلم البيئي بطريقتين:

أولا: حماية البيئة غير المتساوية وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد، ويحدث الأول عندما تتولد المخاطر البيئية عن طريق تنفيذ السياسات البيئية (أو الافتقار إليها)، وتوجيهها إلى السكان المستبعدين اجتماعياً من حيث الدخل والسكن والظروف الاجتماعية يمكن أن يحدث الثاني في كل من مرحلة إنتاج السلع [(23)](اكسيليريد، 2009)، والذي يتجلى في صعوبة الوصول إلى الموارد عبر المحافظات الفلسطينية.

الجدول (1) عدد المباني المتضررة في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة والمنطقة ونوع المبنى من 28/9/2000 حتى 30/4/2007.

المحافظة	أضرار المباني الجزئية	أضرار المباني التي هدمت أو تضررت بشكل كبير	أضرار المباني العامة	أضرار المباني والمنشآت الأمنية	المجموع
الأراضي الفلسطينية	69.330	8.103	243	83	77.759
الضفة الغربية	42.752	2.855	155	83	45.845
جنين	8.135	1.060	3	6	9.204
طولكرم	2.820	83	20	5	2.928
نابلس	9.000	894	34	23	9.951
قلقيلية	1.627	62	11	10	1.710
سلفيت	650	19	1	1	671

(22) BRITTO, A. L. Social tariffs, social justice and environmental justice do not access the water supply services and sanitary waste in Brazil. In: INTERNATIONAL WATERLAT CONFERENCE: Tension between environmental justice and social justice in Latin America: the case of water management, 2010, São Paulo. Anais... São Paulo: 15 p.

المحافظة	أضرار المباني الجزئية	أضرار المباني التي هدمت أو تضررت بشكل كبير	أضرار المباني العامة	أضرار المباني والمنشآت الأمنية	المجموع
رام الله والبيرة	6.163	88	63	14	6.328
أريحا والأغوار	40	18	1	9	68
القدس	47	12	-	-	59
بيت لحم	7.850	188	18	4	8.060
الخليل	6.420	431	4	11	6.866
قطاع غزة	26.578	5.248	88	-	31.914
شمال غزة	3.651	282	40	-	3.973
غزة	3.529	335	21	340	3.885
دير البلح	1.624	181	6	-	1.811
خانيونس	8.257	949	44	-	9.206
رفح	9.517	3.501	21	-	13.039

المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2007.[24]

ثانيا: في مرحلة الاستهلاك والذي يحدده القوة الشرائية للسكان وترتيب اولويات الاحتياجات الأساسية (اكسيليريد، 2009).

والطريقتين كانتا مصدر اختلال لتنماي الضعف الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني كحالة انعكاس لآثار العدوان الإسرائيلي المتكرر على الشعب الفلسطيني، بسبب الحصار الشامل، ومنع الناس من الوصول إلى الموارد والمرافق بشكل عام.

لا توجد معاملة عادلة اجتماعيا عند تحليل قضية تقديم الخدمات المتعلقة بالصرف الصحي البيئي للسكان، على العكس من ذلك، هناك ميل للسكان ذوي الدخل المنخفض للعيش في مناطق معرضة لمخاطر أكبر فيما يتعلق بالمشاكل البيئية، كما هو الحال في المناطق التي هي عرضة للفيضانات والقصف من قبل الاحتلال الإسرائيلي للتجمعات السكانية الفلسطينية، مواكبة مع ظروف الصرف الصحي البيئية غير كافية، بالقرب من مكبات نفايات، مع مخاطر الانهيار المرتبطة بعمليات التآكل لمساكنهم كما حدث في فيضانات قطاع غزة 2019 (هيومن رايتس، 2021)، واقتضى التوضيح هنا، أن مفهوم الاعتداءات يطال الاهمال من الطرف الحكومي لفئة معينة، بينما ما تقوم به دولة الاحتلال الإسرائيلي هو انتهاكات عنفية منظمة ضد الإنسان والأرض الفلسطينية، وفي هذا السياق من الفهم لمجالات الانتهاك، فعلى الرغم من وجود حماية قانونية، لا تدعمها أنشطة هيئات الترخيص والتفتيش، خاصة عندما يتعرض السكان المتأثرون للتمييز الاجتماعي ضدهم، فانه يبرز حالة الالتزام غير متكافئة مع نتائج التشريعات في مجال حماية البيئة بحيث تبدو متفاوتة، وفي هذا السياق، فإن عدم قيام الدولة باتخاذ إجراءات حازمة، سواء في قضية الإسكان أو في القضايا البيئية المتعلقة بالحفاظ على مصادر المياه، يسهل حدوث القوى الاقتصادية التي تضع

19 ACSELRAD, H.; MELLO, C. C. A.; BEZERRA, G. N. What is environmental justices. São Paulo: Garamond, 2009.

(24) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (3)(2007):" التقرير السنوي"ص15، رام الله، فلسطين.

(_): لا يوجد أضرار

المنشآت الأمنية في محافظة غزة تمثل أضرار هذه المنشآت في كافة محافظات قطاع غزة

أضرار المباني العامة في محافظة رفح تمثل أضرار مطار غزة الدولي في المدرج والمنشآت المدنية فقط

الفقراء و "الأقليات" في أماكن منخفضة القيمة اقتصاديًا والمستبعدة اجتماعيًا، والهشة بيئيا (اكسليرد، 2009)، الامر الذي يعتبر تحديا بارزا وجب اتخاذ تدابيره الخاصة في تطوير سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية لمعالجة آثار كل موجة تدمير للاحتلال الإسرائيلي، حرصا من السلطة الفلسطينية لعدم وقوعها في مساحة الاعتداءات من خلال الاهمال، أو التمييز في الخدمة المقدمة، بضرورة ملئ الفجوة التي احدثتها الانتهاكات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

إن الافتقار إلى التخطيط والتوجيه للتعامل مع العواقب الاجتماعية والبيئية للنمو الاقتصادي، أو الزام صاحب القرار والهيئة التنفيذية بها، خصوصا في المناطق التي تعاني منها المراكز الحضرية الكبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل مدينة الخليل ورام الله والبيرة ونابلس ومدينة غزة، والتي تم تكوين مشهدها الحضري في تجسيد مدينتين - الرسمية وغير الرسمية، في المدينة غير الرسمية، هناك مجموعة كبيرة من الناس، تجذبهم أقطاب فرص العمل أو نوعية حياة أفضل، ينتهي بهم الأمر إلى مواجهة واقع غير ملائم للعيش[25](سانتوس، 2007)، ويضاف إلى قول "سانتوس" خصوصية الحالة الفلسطينية التي تواجه الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، حيث يجب التأكيد على المشاكل الناشئة عن نقص خدمات الصرف الصحي الأساسية، وبشكل أكثر تحديدًا، العلاقة بين الفقر والحصول على الخدمات المذكورة، في اطار انتهاكات دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتحديات صانع السياسات الفلسطيني في السلطة الفلسطينية، خصوصا في ظل ضغط الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، ومنع حرية التنقل للفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة المحاصر، ليبدوا المشهد الفلسطيني أكثر تعقيدا مما يطرحه سانتوس(2007)، والذي يظهر اهمال الحكومات كاعتداءات وتكريس لمظاهر الظلم البيئي والضعف الاجتماعي، بينما في فلسطين، تبدأ المشكلة من الاحتلال، لتبرز تداعيات انتهاكاته المتكررة على السكان كتحديات يجب التحوط لها لصانع السياسات الفلسطيني.

"يقول أبو أحمد، وهو أب لسبعة أطفال ويسكن بجوار مكبّ عشوائي للنفايات في بيت لاهيا بمحافظة شمال غزة: "لقد دمّر مكب النفايات حياتنا. فالهواء الذي نستنشقه ليس نظيفًا والبيئة التي نعيش فيها ليست صحية. أحبّ بيت لاهيا. لقد كانت منطقة زراعية، وكان في وسعنا أن نأكل مما نزرع. وكانت المياه جيدة أيضًا. أما الآن، فالمنطقة يعيث فيها الخراب وخزان المياه الجوفية ملوّث. وأنا أكره حقًا أن أقول ذلك، ولكنني أتمنى الرحيل."(اوشا، الأرض الفلسطينية المحتلة، 2020)، وهذا مثال واضح على تداعيات الحصار الذي تفرضه دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وكيف القى بمظاهره على تردي مكب النفايات الذي اجبر سكان قطاع غزة عليه، بينما ظهرت معاناة "ابو احمد" كتحدي لصانع السياسات الفلسطيني.

(25) Ecologies of knowledges. Rev A JFernand Braudel Cent Santos BS (2007) Beyond abyssal thinking: from global lines to

صورة (3) تبرز مكبات النفايات في غزة، 20 يوليو 2020. (المصدر: اوشا، الأرض الفلسطينية المحتلة، الموقع الرسمي).

من بين المخاطر الرئيسية المرتبطة على وجه التحديد بإدارة الموارد المائية، يسلط الضوء على ندرة الموارد وسوء جودتها في البيئة الحضرية، والتوزيع غير المتكافئ للمخاطر الاجتماعية والبيئية المتعلقة بالظروف الاجتماعية للسكان وحالة المساحة الجغرافية، بالإضافة إلى إساءة استخدام السلطة في إدارة المياه والصراعات الناتجة عن الاستيلاء والتعديات عليها (سانتوس، 2007).

وفي هذا الإطار، فإن هذه المخاطر، بالإضافة إلى جميع المخاطر الاجتماعية والبيئية الأخرى، مبنية سياسياً، بحيث يجب النظر إلى تصور المشكلة، فضلاً عن مواجهتها من خلال العمل السياسي والسياساتي إضافة إلى الإجراءات التنظيمية، يجب النظر إلى منظور توسيع المواطنة باستخدام المجتمع لضمانات عادلة وشاملة وديمقراطية [26](الفيس، 2007).

وفي هذا التوجه يبرز مفهوم وأهمية النموذج الجديد لإدارة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أساس فتح عملية صنع القرار لمشاركة عدد أكبر من الفاعلين الاجتماعيين والاعتراف بالمياه كصالح عام نتيجة ما يوجهه المجتمع من عدوان عام، أي أن المورد الطبيعي ينتمي إلى الجميع، بحكم أن الضرر يواجهه الجميع، وأن إدارته تقع على عاتق الجهات الحكومية و ليس وحدها، وانما بالتشارك مع كافة الاطراف والفئات المهمشة والمستبعدة من صناعة القرار، والا أي تصرف احادي الجانب سوف يكرس بشكل أكبر من دورة الضعف الاجتماعي والبيئي التي يتعرض لها السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك أن المضي قدما في مفهوم المشاركة من شأنه أن يرسخ مفهوم العدالة البيئية بشكل أكبر(الأمم المتحدة، 2017).

المشاركة في إطار الإدارة المتكاملة للمياه على جدول الاعمال الفلسطيني:

أدت ندرة المياه بكميات ونوعية كافية لإمداد المدن الكبيرة إلى الحاجة إلى تركيز هيئات الإدارة المسؤولة، خاصة بسبب نمو الطلب وعدم تجانسه جهوياً(مناطقيا) بسبب كثافة التوزيع السكاني ومناطق النزوح من جهة وهجرة الريف إلى المدينة من جهة اخرى واختلالات بنيوية في الهيكل الاقتصادي والتنموي الفلسطيني، بحيث ادى كل ذلك إلى إدراج حماية البيئة والاحتياجات الزراعية الحالية والمستقبلية في جدول الأعمال السياسي الفلسطيني

(26) ALVES, H. P. F. Environmental inequality in the municipality of São Paulo: analysis of the differentiated exposure of social groups to environmental risk situations through the use of geoprocessing methodologies. Brazilian Journal of Population Studies, São Paulo, Vol. 24, n.2, p. 301-316, Jul / Dec. 2007

كمفهوم لتبني الاستدامة المائية والحفاظ على نظام بيئي يتسم بمعدلات مرونة مرضية، مما جعلها تطرح توجهات استراتيجية نحو تركيز مزودي الخدمات في ثلاث مناطق أساسية في الضفة الغربية (شمالية وسطى وجنوبية)، ومنطقتين في قطاع غزة أملا بالوصول إلى تنمية متجانسة متوازنة لكافة المناطق الجغرافية والديمغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين[27](الرمال والخزّان، 2020).

إن نموذج التنمية والنمو الاقتصادي، الذي يدعو إلى استخدامات أخرى للمياه مثل الطاقة والإنتاج الصناعي والإمدادات الزراعية، يزيد من حدة التنافس على تخصيص الموارد في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويولد صراعات حول إدارتها، الامر الذي يحتاج إلى تأسيس نظام مائي محوكم، يضمن الاستدامة المائية التي تتلخص في تحقيق معدلات مرضية في مستوى العدالة الاجتماعية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وضمان الاستدامة الايكولوجية، إضافة إلى ضمان استرداد التكاليف لمزودي خدمات امدادات المياه ومعالجتها، وفقا لمقاييس صحية وبيئية آمنة توفر الكمية والنوعية المطلوبتين ارتباطا بكافة العناصر المؤثرة في منحنى الطلب المتوقع على المياه بكافة أنواع استخدامتها، والذي يحتاج إلى توفر بيانات شاملة ذات ارتباط علمي وثيق بمؤشرات الاستدامة المطلوبة والخطط الوطنية عبر القطاعية كمتطلبات لتطوير سياسات تنموية ذكية أن صحت التسمية للهياكل الاقتصادية والاجتماعية الوطنية (الرمال والخزّان، 2020).

في هذا السيناريو، من الضروري اعتماد استراتيجية إدارة متكاملة وتشاركية جديدة لا تأخذ في الاعتبار فقط الصراعات المتضمنة في الاستخدامات المتعددة، ولكنها قادرة بشكل أساسي على تحديد الأولويات لاستخدام المورد، في ظل التحديات التي يواجهها الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي.

تم وضع أول سياسة للموارد المائية الحكومية في فلسطين عام 1994. وقد عكست المبادئ التوجيهية والمبادئ التي تحكم نظام إدارة المياه المنبثقة تغييرات عميقة فيما يتعلق بالنموذج السابق، وفقًا لما تركته إدارة الاحتلال المدنية والعسكرية من تردي في البنى التحتية الفلسطينية ابان احتلالها سنة1967 إلى لحظة تسليم السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة الحكم الذاتي الفلسطيني سنة 1994، في هذه اللحظة الحاسمة من القرار، تم استبدال إدارة مجزأة مؤسسيًا، تتكون من الممارسات الاحتلالية الاستبدادية، بإدارة قائمة على التكامل واللامركزية والمشاركة، ومع ذلك، كان هناك تغيير كبير في الطريقة التي تم بها إدارة الموارد المائية، والمنطق الجديد الذي يسترشد بالإدارة الجماعية والمتكاملة يهدف إلى التحكيم في النزاعات وتعديل المصالح مع مراعاة النقاش والاتفاق الاجتماعي [28](سلطة المياه(2)، 2014).

تم تكرار نموذج إدارة موارد المياه الذي تبنته الحكومة الفلسطينية الأولى والثانية حتى الثامنة عشر، خلال ستة وعشرون عاما، بعد دخول قانون المياه الجديد سنة 2014 والعمل به سنة 2015 (سلطة المياه الفلسطينية، 2014)، على المستوى الوطني مع تغيرات جذرية في قانون الطاقة والقوانين البيئية الفلسطينية، حيث تم وضع السياسات الوطنية للموارد المائية لسنوات 2014-2016 و2017-2020 و2020-2022 + 2023(سلطة المياه، 2019)، بحيث أظهرت السياسات متواليةً جوانب مشتركة مع المفهوم المقبول دوليًا "للإدارة المتكاملة للموارد المائية [29](IWRM)، وهو مصطلح تم نشره على نطاق واسع من قبل خبراء من "الشراكة العالمية للمياه" [30](GWP)في عام

(27) الرمال، فؤاد؛ الخزان، بوشتى (2020):" متطلبات الاستدامة المائية وتحديات تطبيقها في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: المجلد (4)، العدد (10): ص58-80

(28) سلطة المياه الفلسطينية (2)(2014):" السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين"، رام الله، فلسطين.

(29) الامم المتحدة:" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(IWRM)(2020):"**تقرير المياه والتنمية الثامن: أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية**، E/ESCWA/SDPD/2019/5

2002، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[31]، حيث تم بناء مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية بشكل تدريجي على مر السنين في الثقافة المائية الفلسطينية، وقد تم تعديله واستيعاب العناصر الجديدة فيه، ظهرت على شكل اجتهادات تم تبنيها في الخطط الاستراتيجية المتوالية التي خصت قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني بلورت تدريجيا فهم الشبكة المعقدة للعوامل الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدور حول القضايا المتعلقة بالمياه (سلطة المياه، 2019).

وكان المعلم الدولي الرئيسي، الذي أثرت عواقبه على عمل برنامج الاحترار العالمي، هو مؤتمر المياه والبيئة، الذي عقدته الأمم المتحدة في إيرلندا عام 1992، مستوحى من إطلاق تقرير براندتلاند، ونشر نموذج التنمية المستدامة، ونظر المؤتمر في حدث تحضيري لاجتماع "ريو +10" الذي عقد في عام 2002(الأمم المتحدة، مرجع سابق) بهدف صياغة سياسات مستدامة لاستخدام المياه واقتراح برنامج عمل يسمح بتنفيذه، متسقا مع إعادة صياغة للإدارة المتكاملة للموارد المائية، يمكن تلخيص خصائصها الرئيسية في ثلاث نقاط:

1- الاعتراف بالمياه العذبة كمورد ضعيف ومحدود وأساسي لضمان تنمية الحياة والظروف البيئية والحفاظ عليها.
2- توسيع الجهات الفاعلة المشاركة في عملية صنع القرار، وضمان وجود مستخدمي الموارد المائية.
3- الاعتراف بالمياه كسلعة اقتصادية، وهي حقيقة من شأنها أن تسهل التخصيص الفعال والمتساوي لهذا المورد بين جميع المستخدمين، بالإضافة إلى تعزيز الحفاظ عليه وحمايته (فييرا وآخرون، 2017).

انطلاقاً من هذا النقاش، الذي تم تناوله في مؤتمرات دولية رئيسية أخرى، وضع برنامج العمل العالمي في عام 2002 تعريف الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والذي سرعان ما أصبح الحل المستدام الأكثر قبولًا لإدارة المياه، التي يتم اعتمادها ونشرها من قبل العديد من المؤسسات الدولية كأداة رئيسية لإدارة هذا المورد، **وفي هذا الصدد يمكن تعريف الإدارة المتكاملة للموارد المائية على أنها عملية تعزز التنمية والإدارة المنسقة للمياه والتربة والموارد ذات الصلة، بهدف تعظيم نتائج الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة منصفة ودون المساس باستدامة النظم البيئية الحيوية**، يفضل أن تحدث الإدارة المتكاملة المدعوة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية على نطاق الحوض الهيدروغرافي (فييرا وآخرون، 2017).

يمكن أن يؤدي تعريف الإدارة الرشيدة للمياه إلى جوانب مختلفة من النقاش حول السياسات العامة ومشاركة المجتمع المدني في إدارة المياه، وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى الحوكمة الرشيدة، في جانب واحد، والذي من خلال القواعد الواضحة والقدرة المؤسسية للحكومات يقلل من عدم اليقين ويصحح إخفاقات السوق[32] (البنك الدولي، 2004)

في جانب آخر، يمكن اعتبار الحوكمة الرشيدة للمياه أحد الجوانب التي تنظر في التكامل بين السياسات العامة، والتي تهدف إلى الحضور المناسب لخدمات الصرف الصحي البيئي للسكان ذوي الدخل المنخفض، وكذلك

---

(30) الشراكة العالمية للمياه الموقع الرسمي https://www.gwp.org/en/GWP-Mediterranean/ اخر وصول: 2021/3/20

(31) الامم المتحدة (2002): "الاهداف الانمائية للالفية"، الموقع الرسمي https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/ اخر وصول: 2021/3/20

(32) World Bank(2004):"World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People," (Washington: World Bank).

الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين السكان[33](كامبوس وفراكلانزا، 2010)، **وسيتم التركيز في هذه الدراسة باعتبار الحوكمة الجيدة للمياه من خلال التعريف الثاني المقدم، بمعنى تخصيص الأولوية لتمويل الصرف الصحي البيئي للسكان ذوي الدخل المنخفض، خاصة أولئك الذين يعانون من الضعف الاجتماعي والبيئي.**

من أجل تفعيل وتحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في التشريع الفلسطيني بعد 2014، تم إنشاء العديد من أدوات الدعم، مثل تقسيم الادوار بين سلطة المياه الفلسطينية التي تعنى بالسياسات، ومجلس تنظيم قطاع المياه الذي يعنى بتطبيق الانظمة ومراقبة مزودي الخدمات بالمفرق، وشركة المياه الوطنية التي تعنى بتزويد المياه بالجملة، وجمعيات مستخدمي المياه وهم الاطراف المستخدمة للمياه في مختلف التخصيصات تركيزا لإصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، بحيث ترافق ذلك مشاركة عبر قطاعية مع سلطة البيئة ووزارات الزراعة والحكم المحلي والصحة[34](سلطة المياه الفلسطينية (1)، 2014).

يعتبر فرض رسوم على استخدام المياه الخام أحد الابتكارات الرئيسية التي تغيب عن السياسات المائية الفلسطينية، لنموذج إدارة موارد المياه الجديد، ويستند هذا التوجه على مبادئ المنتج يدفع والمستخدم يدفع، والاصل أن ينص قانون يركز على ضمان شروط توافر المياه، من حيث الجودة والكمية، وتكفل من قبل المستخدمين الذين يستخدمون هذا المورد مباشرة أو الاستفادة من الخدمات البيئية التي تتناسب مع التدخلات المطلوبة[35].

من خلال اعتماد أداة الجمع وربط استهلاك المياه بدفع التعرفة المائية، بحيث يهدف اصحاب القرار لمزودي الخدمات المائية إلى تصحيح الخلل الوظيفي في السوق، والذي يمثله مفهوم العوامل الخارجية السلبية، الذي سيؤدي إلى الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية وزيادة مستويات التلوث (سلطة المياه الفلسطينية (2)، 2019)، وتبرز أهمية رصد مستويات التلوث في إطار رصد شبكات الصرف الصحي تحديدا للتجمعات السكانية الفلسطينية والجدول الآتي يعكس تصور عام عن حقيقة الوضع الخاص بالصرف الصحي في فلسطين:

الجدول (2) التوزيع النسبي للأسر في فلسطين حسب طريقة التخلص من المياه العادمة، والمنطقة ونوع التجمع ..2015

المنطقة ونوع التجمع	طريقة التخلص من المياه العادمة				
	شبكة صرف صحي	حفرة امتصاصية	حفرة صماء	أخرى	المجموع
فلسطين	53.9	31.8	13.5	0.8	100
حضر	60.0	28.1	11.1	0.8	100
ريف	8.0	61.5	29.3	1.2	100
مخيمات	93.2	4.2	2.6	0.0	100
الضفة الغربية	38.4	43.3	17.1	1.2	100
حضر	45.8	39.4	13.5	1.3	100
ريف	7.6	61.9	29.3	1.2	100

(33) CAMPOS, V. N. de O.; FRACALANZA, A. P. Governance of water in Brazil: conflicts for the appropriation of water and seeking integration as a consensus. Ambiente & Sociedade, Campinas, v.13, n. 2 P. 365-382, Jul / Dez. 2010.

(34) سلطة المياه الفلسطينية(1)(2014):"قانون المياه الجديد 2014"، المواد(8، 18، 37، 48)، رام الله، فلسطين.

(35) لم يرد في قانون المياه الفلسطيني 2014 أي مواد تشير الى ذلك، لمزيد من المعلومات راجع القانون على الرابط الاتي:
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16597

المنطقة ونوع التجمع	طريقة التخلص من المياه العادمة				
	شبكة صرف صحي	حفرة امتصاصية	حفرة صماء	أخرى	المجموع
مخيمات	86.2	8.7	5.1	0.0	100
قطاع غزة	83.5	9.8	6.7	0.0	100
حضر	82.9	10.0	7.1	0.0	100
ريف	14.6	55.9	29.5	0.0	100
مخيمات	98.2	0.9	0.9	0.0	100

المصدر: جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، الموقع الرسمي

يبرز الجدول أن نسبة 53% من التجمعات الفلسطينية مربوطة ضمن شبكات صرف صحي، لكن الامر يزداد تفاقم عند تتبع صرف هذه الشبكات التي تلقي بكميات هائلة من المياه العادمة المعالجة نسبيا إلى الوديان الفلسطينية بحرمان ممنهج من قبل الاحتلال الإسرائيلي واعدام اية فرصة يمكن أن تستثمر في اعادة استخدام هذه المياه بسبب السيطرة الإسرائيلية على الأراضي وفرض تقسيماتها المجحفة بحق الفلسطينيين خصوصا للريف الفلسطيني، وفي تتبع لحصاد هذه المياه العادمة تجدها تخترق أراضي دولة الاحتلال الإسرائيلي سنة 1948 وبالتالي تجبر الجانب الرسمي الفلسطيني في السلطة الوطنية الفلسطينية أن تدفع ثمن لقاء مرورها في أراضي دولة الاحتلال على فلسطين التاريخية (سلطة المياه الفلسطينية(3)2014)، ولن يكون هناك سلطة للجانب الفلسطيني بالرفض بسبب أن الاموال تقتطع من المصدر والذي يسمى اموال المقاصة، وهي الاموال التي تشرف على جبايتها دولة الاحتلال الإسرائيلي، ومن منظور العدالة البيئية، تم تسليط الضوء على الأثر الذي يمكن أن تحدثه أداة فرض رسوم مقابل استخدام المياه المضافة إلى الرسوم التقليدية بالفعل، لخدمات الصرف الصحي على الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، الامر الذي يسبب تفاقم آخر للظلم الاجتماعي تجاه الفئات الأكثر فقرا.

فرض رسوم على استخدام المياه وعدم المساواة الاجتماعية في الحصول على الصرف الصحي:

إن التكاليف المتعلقة بالحصول على خدمات المياه والصرف الصحي هي المسؤولة عن خلق تفاوتات اجتماعية جديدة .إذا لم تكن المناطق التي تسكنها الفئات الأقل دخلاً في الماضي تخدمها مزودي خدمات الصرف الصحي، والتي أعطت الأولوية للاستثمار في أفضل المناطق في المدينة كحالة البرازيل، حيث كان ضمان العائد المالي مؤكدًا لهم، على الرغم من توسع نظام الصرف الصحي لهذه المناطق، لا يزال هؤلاء الناس يعيشون مع خطر عدم الحصول على هذه الخدمات [36](بريتو، 2010)، إلا أن الحالة الفلسطينية تختلف، ذلك أن العديد من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين يطلبون خدمات الصرف الصحي وامدادات المياه ولا يجدونها، ويدفعون في سبيل الحصول عليها اضعاف سعر السوق، وفي حالات معينة تبرز اختلالات الطلب على الخدمة لمن ليس لديهم الوسائل المالية لدفع الرسوم المفروضة على هذه الخدمات أن وجدت، أو اللجوء إلى الانتفاع بشبكة الامدادات عنوة، بسبب التعقيدات الاجرائية التي يفرضها الوضع الجيوسياسي والامني بتقسيم المناطق إلى (أ، ب، ج) وبالتالي اللجوء إلى وسائل بديلة، من خلال التعديات على شبكات التوزيع، أو تراكم المديونية بشكل فيه افراط وتفريط

(36) BRITTO, A. L. Social tariffs, social justice and environmental justice do not access the water supply services and sanitary waste in Brazil. In: INTERNATIONAL WATERLAT CONFERENCE: Tension between environmental justice and social justice in Latin America: the case of water management, 2010, São Paulo. Anais

واضحين، حيث بلغت الديون على مزودي خدمات المياه والصرف الصحي ما يقارب 350 مليون دولار تقريبا [37](pnn، 2020)

في ضوء هذا الوضع، وفي توجه الحكومة الفلسطينية لتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع المياه والصرف الصحي، فإن أي زيادة تقع على المصروفات المالية لأفقر شرائح السكان، مثل تحويل شركات الصرف الصحي للتكاليف الناشئة عن رسوم استخدام موارد المياه، يمكن أن تتسبب في تفاقم الوضع، وتكثيف تردي الحالة الصحية وهشاشة هؤلاء السكان، إذا لم تتخذ تدابير سوسيواقتصادية لحمايتهم، تكون معكوسة في عقد الشراكة الذي سيبرم، وفقا لتوازن الضمانات التي سيقدمها كل جانب في العقد ضمن مبدأ تقاسم الفرص والمخاطر في عقود الشراكة المائية بين القطاع الخاص والقطاع العام.

في حالة خدمات الصرف الصحي، يسعى لتطبيق التعريفات المتباينة للمستخدمين ذوي الدخل المنخفض إلى تعميم الوصول إلى الخدمات، والتعريفات التصاعدية، والتي تعمل على تقليل الآثار الناجمة عن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك، لا يوجد إجماع على الكفاءة الحقيقية لهذه المبادرة في حماية أفقر الناس، والذين دخلوا في دائرة الانكشاف التام، حتى مع اعتماد هذه التعريفات يمكن أن تكون الظروف المالية للمستهلكين ذوي الدخل المنخفض محفوفة بالمخاطر لدرجة أنهم لا يزالون غير قادرين على الوصول إلى هذه الخدمات (بريتو، 2010)، حتى عند الدفع مقابل الخدمات، تكون المناطق الأقل قيمة، معرضة لخطر تلقّي الخدمات وشبكات البنية التحتية ذات الجودة الأقل، من تلك المتاحة في المناطق الأكثر قيمة [38](اجيمان وآخرون، 2003)، وبهذه الخدمات يمكن أن تخفي فقط وجوها جديدة من عدم المساواة الاجتماعية. تتفاقم آثار عدم المساواة الاجتماعية غير الواضحة، أو المخفية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة تباين كبير في تعرفة المياه للشرب التي تختلف من مزود إلى اخر، لتبدأ من نصف دولار امريكي ($) تقريبا للمتر المكعب الواحد في طولكرم، وتصل إلى أكثر من دولار ونصف لنفس الكوب في الخليل، وكذلك، للسكان الذين يعيشون خلف الجدار فإن الكوب الواحد قد يصل في اشد اوقات الندرة في الصيف إلى15$ نتيجة وصوله إليهم بواسطة الصهاريج.

وفي نفس الوقت فإن اختلاف رسوم الاشتراك تختلف من مزود إلى آخر فهي في نابلس على سبيل المثال 42 دولار امريكي، بينما في الخليل يصل رسم الاشتراك إلى 400 $ أي عشرة أضعاف نابلس[39](مجلس تنظيم قطاع المياه، 2020)، ومن جهة اخرى فإن تعرفة الصرف الصحي في مدينة سلفيت تتحدد ب27 سنت من $ لكل متر مياه عادمة، في حين أن رسوم شبك الخدمة تتجاوز 600 دولار امريكي($)، الامر الذي سيشكل تهديدا لحق الوصول والتمتع بالمرافق، مما يعتبر تداعيا لتحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها التخصيصي، على حساب مفهومها الاجرائي، وهنا وجب التدخل بتطوير حسابات عادلة، تخضع للكفاءة الاقتصادية التخصيصية والفنية منها، إضافة إلى تحقيق مبدأ استرداد التكاليف، وفقا لمؤشرات الصرف الصحي الآمن بيئيا بغرض السعي المستمر لتحقيق الاستدامة البيئية، ووفقا لدراسة كافة متطلبات الاستدامة المائية، تبرز لصانع السياسات مساحة التدخل، لإحداث التوازن المطلوب في عملية التنمية المستدامة بين المتطلبات والتحديات (الرمال والخزان، 2020).

---

(37) شبكة فلسطين الاخبارية(2020):"سلطة المياه: مليا و300 مليون شيكل ديون على الهيئات المحلية"، بيت لحم، فلسطين، اخر وصول: 2021/3/20 http://pnn.ps/news/538030

(38) Agyeman J, Bullard RD, Evans B. 2003. Introduction: joined-up thinking: bringing together sustainability, environmental justice, and equity. In *Just Sustainabilities: Development in an Unequal World*, ed. J Agyeman, RD Bullard, B Evans, pp. 1–18. London: Earthscan/MIT Press

(39) مجلس تنظيم قطاع المياه(2020):"التقرير السنوي لاداء مجلس تنظيم قطاع المياه"، ص24، رام الله، فلسطين

عند فحص آلية فرض رسوم استخدام المياه الخام في ضوء مفهوم العدالة البيئية، يمكن للمرء تحديد تناقض محتمل بين أهدافه أو فُرَصُة لتعزيز المصالحة بين العدالة البيئية والاجتماعية، حيث يعد فرض الرسوم أداة اقتصادية لإدارة وتقييم وترشيد استخدام المياه، والذي يُبرز مواجهة إضافية للتكاليف الاجتماعية، علما أن لهذه الوسائل القدرة على تعديل سلوك المستخدمين، وتنظيم استخدام الموارد من خلال تقليل الاستهلاك والهدر، حيث يعتبر فرض الرسوم أيضًا أداة أساسية للحفاظ على الاستدامة المالية لنظام إدارة موارد المياه، مما يتيح استعادة وحفظ الاحواض المائية المختلفة من خلال التدخلات الهيكلية، مثل إدخال تقنيات الري وإعادة الاستخدام للمياه المعالجة، والأساليب غير الهيكلية، مثل تنفيذ وتحسين برامج المراقبة والتفتيش والإدارة والصيانة للعدادات وتطوير انظمة الفوترة وإدارة الشبكات بمستوى عالي (كامبوس وفراكلانزا، 2010)، لذلك من الممكن استخلاص الأهمية التي سيكون لها المبلغ المنصوص عليه لمعدل التحصيل لنجاح الأهداف التي تسعى إليها هذه الأداة، والتي ترفع من مستوى الأداء للمزود وترشد الاستهلاك للمستهلك في أن واحد، وهذا التوجه يمكن أن يشكل جوهر الاتفاق في تطوير عقود شراكة محتملة بين القطاع الخاص والقطاع العام في قطاع المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين المحتلة.

ولما كانت هذه الاداة تؤثر على مشاريع الشراكة المائية في فلسطين، وفي ظل احتمال تدني معدل التحصيل المنصوص عليه ليكون منخفضًا، فقد لا يشعر المستخدمون بالتشجيع على تبني ممارسات استخدام أكثر عقلانية، وتقليل الطلب وإهدار المورد، وقد لا يصل نظام الإدارة إلى المستوى المالي اللازم لتمويل الخطط والتدخلات التي من شأنها تمكين استعادة الموارد المائية والحفاظ عليها في سيناريو يتميز بتفاقم ندرة المياه حسب الوضع الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، في ظل جوانب تحديات الجودة والكمية، من المحتمل أن يتحمل السكان الأكثر احتياجًا معظم الآثار السلبية وسيكون هناك زيادة في الضعف البيئي لمصادر المياه وغيرها من الاحواض والآبار الجوفية الممتدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من ناحية أخرى، يمكن أن يضمن تحديد رسوم عالية نسبيًا للتحصيل، الأداء الفعال لنظام الإدارة، وتعزيز المزيد من التغييرات الجذرية في سلوك المستخدمين، كإجراء لمواجهة الضعف البيئي، لكن في هذه الحالة ستبرز زيادة في الضعف الاجتماعي، حيث يمكن منع الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض اقتصاديًا من الوصول إلى خدمات الصرف الصحي، أو إجبارها على استخدامها دون المستويات المناسبة.

لذلك، فإن أحد الشواغل الرئيسية عند جمع النقاش هو العثور على رسوم توفر التوازن بين الحفاظ على موارد المياه وتعزيز استخداماتها المتعددة، ومعاملة المستخدمين بشكل مختلف، من أجل تقليل التفاوتات الاجتماعية والبيئية الموجودة بالفعل، بحيث تقع مسؤولية إنشاء صيغة جامعة متوازنة، مع المعدل الخاص بكل حالة شراكة، على لجنة تخص الحوض الهيدروغرافي، حيث يمكن تطبيق هذه الأداة ضمن لجان تنظم من قبل مجلس تنظيم المياه الفلسطيني الذي يقر التعرفة بناء على سياسات التعرفة التي تسنها سلطة المياه الفلسطينية، الامر الذي يتطلب تشكيل هيئات جماعية ذات سلطات معيارية واستشارية وتداولية، وفي هذه الهيئات، يُتوقع مشاركة ممثلي المجتمع المدني، الذين سيعملون بشكل مشترك مع ممثلي هيئات الحكم المحلي والهيئات الحكومية الفلسطينية ذات الارتباط والشأن، وخصوصا وزارة الزراعة الفلسطينية التي تعنى بالتخصيصات المائية للاحتياج الزراعي، وما تواجهه من مشاكل مختلفة ذات ارتباط بالتغير المناخي وزيادة معدلات التبخر والتملح والضخ الجائر للآبار الجوفية، والفلتان الزراعي في استخدام المبيدات من قبل المزارعين (الرمال والخزان، 2020).

مشاركة فاعلة لترسيخ مبادئ الحكم الرشيد تبدأ من الاخذ بالعوامل السوسيو اقتصادية

لضمان درجة مشاركة فاعلة تتسم بتكافؤ فرص حقيقي لكافة الاطراف، فإنه يمكن مناقشة وتحليل قضايا المشاركة واللامركزية في ضوء مفهوم المساءلة الاجتماعية، وتفعيلها كأداة فاعلة لترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، خصوصا عند ربط المساءلة الاجتماعية بالعوامل السوسيو اقتصادية المختلفة، لأنها تلقي بظلالها كأدوار غياب وحضور وتؤثر في موازين قوى التأثير في شكل وتوجه القرارات المتخذة[40](الأمم المتحدة، 2015).

ويبدأ تأثير العوامل السوسيو اقتصادية بالطبع مع اختلاف وتباين الدخول للأسر، وتمييز درجات التمكين في المجتمع، وفي هذا السياق يشير المفهوم المساءلة الاجتماعية إلى مجموعة من الشروط والآليات، التي توفر تحكمًا ومشاركة أكبر للمجتمع المدني، في عملية رسم وتحديد السياسات العامة، مما يجعل هذه العملية أكثر شفافية وديمقراطية، وتأخذ بالاعتبار كافة مصالح الاطراف وتطلعاتهم، وفقا لمبرر المشاركة للجميع، ضمن ثلاثة مستويات كما يأتي:

1- رأسي
2- أفقي
3- مؤسسي (الأمم المتحدة، 2015).

حيث يرتبط البعد الرأسي للمساءلة الاجتماعية بالعملية الانتخابية، مع التأكيد على سلوك الناخبين، وقدرتهم على السيطرة على السلطات العامة، بما أن الآلية المتاحة في هذا البعد هي اختيار الممثلين أثناء العملية الانتخابية، فإن توافر المعلومات وشفافية الإجراءات الوزارية ذات أهمية كبيرة، لأنها سوف تتدخل بشكل مباشر في قدرة المواطنين على التقييم واختيار مرشحيهم، وتقتضي الحاجة الذكر هنا أن العملية الانتخابية متوقفة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، حيث اخر انتخابات فلسطينية أجريت كانت سنة 2006 وهي نفس سنة الانقسام [41](لجنة الانتخابات المركزية، 2021).

في المساءلة الاجتماعية الأفقية، يتم التركيز على الديناميكيات بين المنظمات الحكومية ضمن ترتيب مؤسسي معين، وفي هذه الحالة، تتجسد الآليات في القدرات والكفاءات التي يتعين على الهيئات الحكومية أن تشرف عليها، أو تتحكم بها، أو تعاقبها، أو تصححها في إجراءات وقرارات السلطات في الهيئات الأخرى (الأمم المتحدة، 2015)، وفي هذا الاطار حدث ترتيبات مؤسسية على صعيد قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني جهزت الوضع ليكون صالحا لأخذ مثل هذا النوع من التدابير، وفقا لقانون المياه الذي اقر كمشروع قانون سنة2014 (سلطة المياه الفلسطينية(1)، 2014).

واخيرا البعد المؤسسي، بمعنى توسيع نطاق المساءلة الرأسية، لأنه يعتمد أيضًا على خيارات وأفعال الجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني، حيث ينطوي هذا البعد الذي تشكله الآليات المؤسسية وغير المؤسسية، على الضغط الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني لفحص قرارات وأنشطة الهيئات الحكومية والتأثير عليها (الأمم المتحدة، 2015)، حيث يؤكد هذا البعد على تنوع الاستراتيجيات السياسية المتاحة، والتي تتجاوز الإجراءات البسيطة والدقيقة للتصويت خلال الفترة الانتخابية، حيث أن الإجراءات القانونية والتظاهرات العامة والشكاوى في وسائل

(40) UNDP Water Governance Facility/UNICEF (2015) Accountability in WASH: Explaining the Concept. Accountability for Sustainability Partnership: UNDP Water Governance

(41) لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية(2021): "الرقابة على الانتخابات الفلسطينية"، رام الله، فلسطين، الموقع الرسمي، اخر وصول 2021/3/20
https://www.elections.ps/tabid/1128/language/ar-PS/Default.aspx

الإعلام وجلسات الاستماع العامة والمؤسسات التشاركية الجديدة هي بعض الآليات القانونية والسياسية التي تميز هذا البعد (فييرا وآخرون، 2017)، وفي هذا الاطار كان لتقسيم السلطات في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني (سلطة المياه الفلسطينية(1)، 2014) داعم قوي لترسيخ التوسعة الرأسية التي يدعوا لها البعد المؤسسي في المساءلة الاجتماعية هنا، إلا أن فعالية الاتصال العمودي والافقي بين هذه المستويات ما زال محل تطوير.

تُظهر أبعاد المساءلة الاجتماعية درجة عالية من الاعتمادية، عندما يكون الهدف في نهاية المطاف هو زيادة قدرة المجتمع المدني على مراقبة الأنشطة من جهات غير رسمية، والتأثير على قرارات الحكومة بالبعد التشاركي الاجتماعي الديمقراطي، بمعنى آخر زيادة السيطرة على الدولة أن صح التعبير، بحيث يصبح الاعتماد على هذه الأبعاد واضحًا عندما نحلل مجالات الإدارة التشاركية الجديدة، ذلك أنه ستعتمد كفاءة وأداء هذه الساحات على توافر معلومات كاملة وشفافة (البعد الرأسي)، والقدرة على تنفيذ قراراتهم ومراقبة قرارات الهيئات الأخرى (البعد الأفقي)، وأخيرا الانفتاح على النقاش العام وتعبئته (البعد المؤسسي) (الأمم المتحدة، 2015).

إن مجرد إنشاء عضويات محددة لمشاركة الجمعيات المدنية لا يضمن قدرًا أكبر من التعددية والتوازن في مشاركة المجتمع المدني، حيث تشير الدراسات (فييرا وآخرون، 2017؛ سانتوس، 2007) التي تركز على ديناميات هذه المجالس إلى سلسلة من التفسيرات لهذه الظواهر، بحيث تتضح بشكل أكبر بمستوى ضمان المشاركة بعيد عن أوزان الأهمية النسبية لكل طرف، اذ في هذا المفهوم، سوف يعتبر الاضعف اجتماعيا الاقل أهمية وتأثيرا في صناعة القرار.

المبحث الثاني: عوامل ارتباط الضعف الاجتماعي المرتبط بالصرف الصحي

تبرز أهمية الارتباط الوثيق لمؤشرات الضعف الاجتماعي في مستويات الدخل التي تعبر عن نسب الفقر ومناطق السكن الجهوية، وتأتي كأهم التفسيرات للظواهر المرتبطة بالعوامل السوسيو اقتصادية والثقافية في المجتمع، متمثلة بوجود إجماع معين على عواقب الإرث التاريخي لعدم المساواة في المجتمع، وفقًا لهذا المنطق، فإن جزءًا من تنفيذ المبادئ الديمقراطية التي تكمن وراء هذه التجمعات الجديدة تعيقه القدرة غير المتساوية من حيث ملكية وتعبئة موارد السلطة من قبل الفاعلين الذين يشاركون في هذه العمليات السياسية، وبالتالي فإن عدم المساواة الاقتصادية والتعليمية تخلق قوة الانحراف لعملية صنع القرار، والتي سوف تستمر لصالح الفئات الأكثر سياسيا ومؤثرة اقتصاديا، والشكل الآتي يوضح فروق الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، ارتباطا بدوافع الظلم الاجتماعي ذات العلاقة بالدخل.

الجدول (3): مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين.

المؤشرات (بالدينار الأردني)	دورية المؤشر	السنة	القيمة
متوسط إنفاق الأسرة الشهري في فلسطين (لأسرة مكونة من 5.5 أفراد)	5سنوات	2017	934.9
متوسط إنفاق الأسرة الشهري في الضفة الغربية (لأسرة مكونة من 5.2 أفراد)	5 سنوات	2017	1143.6
متوسط إنفاق الأسرة الشهري في قطاع غزة (لأسرة مكونة من 6.1 أفراد)	5 سنوات	2017	556.0
متوسط إنفاق الفرد الشهري في فلسطين	5 سنوات	2017	169.5
متوسط إنفاق الفرد الشهري في الضفة الغربية	5 سنوات	2017	220.1
متوسط إنفاق الفرد الشهري في قطاع غزة	5 سنوات	2017	91.2
نسبة الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين (%)	5 سنوات	2017	29.2
نسبة الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في الضفة الغربية (%)	5سنوات	2017	13.9
نسبة الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في قطاع غزة (%)	5 سنوات	2017	53.0
نسبة الفقر في الحضر	5 سنوات	2017	24.4

نسبة الفقر في الريف	5 سنوات	2017	13.9
نسبة الفقر في المخيمات	5 سنوات	2017	38.1
نسبة الفقر المدقع بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في الضفة الغربية (%)	5 سنوات	2017	5.8
نسبة الفقر المدقع بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في قطاع غزة (%)	5 سنوات	2017	33.8
نسبة الفقر المدقع بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين (%)	5 سنوات	2017	16.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وكما يظهر الجدول (3)، أن نسبة (29.2) من الأفراد الفقراء في فلسطين، وأضف اليهم نسبة الفقر المدقع في فلسطين (16.8) واستنادا إلى المخاوف في تغييب المشاركة والتأثير في القرار والتمثيل في الرأي للفئات التي تعاني من الضعف الاجتماعي حسب ما اوردته الدراسات اعلاه، سوف يجد هؤلاء الأفراد والتي ستبلغ نسبتهم حاصل جمع النسبتين (46%)، بحيث تجد الفئات ذات الدخل المنخفض صعوبة في شغل مقاعد هذه المجموعات الجماعية، وكذلك عضوية اللجان المشكلة، بسبب نقص التعبئة والتنظيم لهذه الفئات المجتمعية، حيث لا تتم المشاركة في اللجان بشكل فردي، كما هو الحال في مجالس الموازنة التشاركية، ولكن من خلال الكيانات المكونة لذلك، وحتى يتم تنظيم هذه المجموعات للدفاع عن مصالحهم، فلن يتمكنوا من الترشح لأحد المقاعد التمثيلية حسب كثير من الدراسات التي اجريت في هذا الشأن[42](وامبلار 2012؛ آبريس وكيك، 2008)، وبربط الجدول(2) والجدول (3) ببعضهما ينتج لدينا التحليل الآتي:

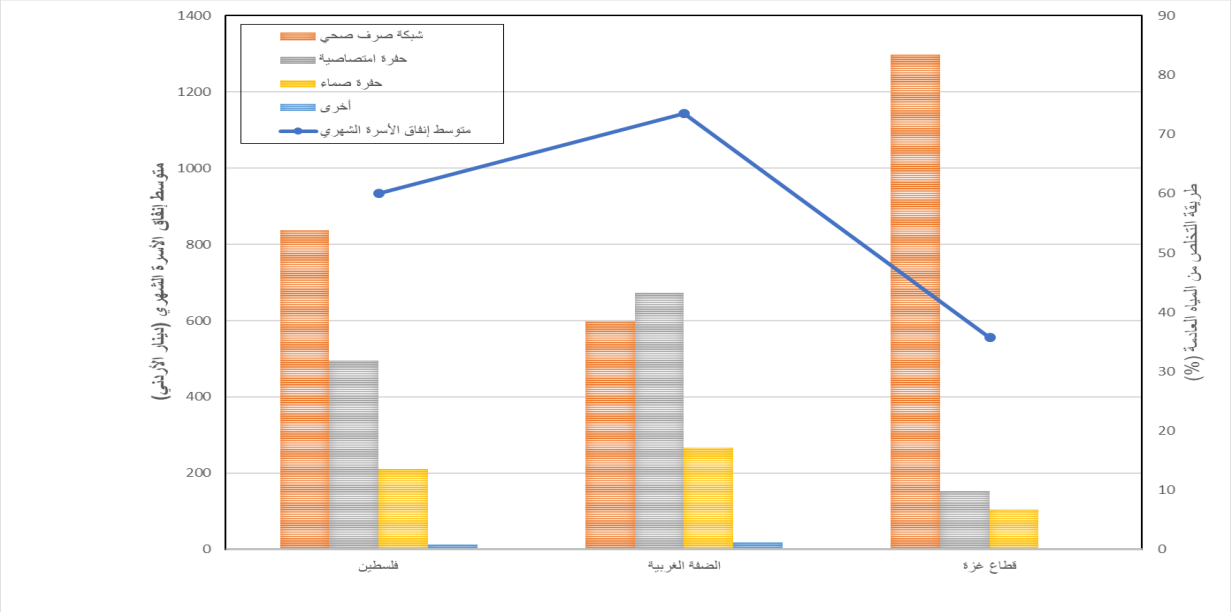

الشكل (4): نسب ربط شبكات الصرف الصحي ومتوسط إنفاق الأسرة الشهري في فلسطين

المصدر: تطوير الباحث، مصدر البيانات: الجدول (3) اعلاه.

يظهر الشكل(3) النسبة بين متوسط انفاق الأسرة الشهري في فلسطين وطريقة التخلص من المياه العادمة في فلسطين بشكل عام، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل تفصيلي، ويتضح أن قطاع غزة هي الأكثر تمتع بشبكات الصرف الصحي، بينما أظهر التحليل تباين متنوع في طريقة التخلص من المياه العادمة في الضفة الغربية

(42) Wampler, Brian (2012) Participatory budgeting: core principles and key impacts. Journal of Public Deliberation 8(2)؛
Abers, R. N.; Keck, M. E.(2008):" Representing diversidade: State, society and "fecund relations" us with the managers. Caderno CRH, Salvador, v. 21, n. 52, p. 99-112, 2008.

بين شبكة وحفرة امتصاصية وحفرة صماء، وقد أظهر التحليل نسب متوسط انفاق الأسرة الشهري بطريقة الربط كونها تبدو لصالح الأكثر فقرا، أي كلما قل الانفاق في غزة كانت طريقة الربط للمياه العادمة في شبكات الصرف الصحي، وينعكس هذا الواقع في الضفة الغربية إلى نسب طردية لكن مع نوع اخر من طريقة التخلص للمياه العادمة، أي كلما زاد الانفاق زادت طريقة الحفرة الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة.

والسؤال الذي يبرز من التحليل في الشكل (3) هو هل يتم معالجة المياه العادمة في قطاع غزة المرتبطة بشبكات الصرف معالجة آمنة، وما هو مستوى هذه المعالجة؟ وما هو الضرر البيئي الذي يواجهه سكان قطاع غزة من جراء خطر عدم معالجة مياه الصرف الصحي المتدفقة من شبكات الصرف؟

واذ تم تتبع الربط بين الجدول(2) والجدول (3) ولكن هذه المرة في حالة نسب الفقر يتبين لنا الشكل الآتي:

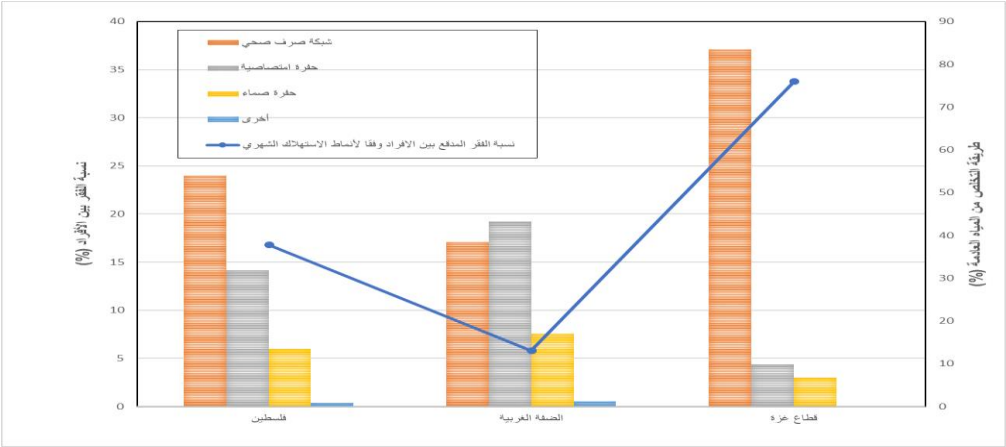

الشكل (5): طريقة التخلص من المياه العادمة ونسبة الفقر في فلسطين

المصدر: تطوير الباحث، البيانات من الجدول (3).

نلاحظ من الشكل(5) انه كلما زادت نسبة الفقر بين الأفراد كلما ازدادت طريقة ربط المياه العادمة بشبكات الصرف الصحي لتكون في اعلا نسبة لها في قطاع غزة، وهي نتيجة تنسجم والشكل(3) ذات النسب العكسية مع الانفاق فكلما قل الانفاق، زاد الفقر، وهذا يعطي تفسيرا مقنعا لأصحاب القرار بضرورة البحث والتحليل عن الفقر متعدد الابعاد ودراسته، لارتباطه بمؤشرات اخرى تحتل اوزان نسبية عالية اضافة إلى الوزن النسبي للفقر النقدي المرتبط بالإنفاق، وإذ أن هذه الدراسة تسلط الصور على الظلم البيئي، ليتضح هنا أن الظلم البيئي يتدخل بعدة ارتباطات، والتي تدل على فقر متعدد الابعاد، وهنا تجدر الاشارة إلى أن قطاع غزة بمساحته المكتظة سكانيا والذي يعد أعلى نسبة كثافة سكانية في العالم، "إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2019 نحو 826 فرداً /كم2 في فلسطين، بواقع 528 فرداً /كم2 في الضفة الغربية مقابل 5,453 فرداً /كم2 في قطاع غزة"(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الموقع الرسمي)، ويستدل على التدهور البيئي من خلال جودة مياه الشرب في غزة والتي تتدنى لتصل معدل الكارثة بنسبة النترات(NO3) وهي النسبة التي تدل على التلوث بالمياه العادمة أي أن الشبكات الصرف لا تعطي دورها البيئي المطلوب، اذ تبلغ نسبة النترات في أكثر من 90% من آبار غزة ثمانية اضعاف النسبة المسموح بها في منظمة الصحة العالمية(WHO) والتي تسمح بتركيز 50 ملغم/ليتر كأعلى حد بينما تسمح المواصفة الفلسطينية بنسبة 70ملغم/ ليتر، ويواجه قطاع غزة محددات معالجة المياه العادمة التي تتدفق عبر الاودية وعلى شاطئ البحر، من قبل الاحتلال الإسرائيلي وما يفرضه من حصار مطبق وشامل على البر والجو والبحر يطال الطاقة والماء

والغذاء[43] (WHO,2011)، الامر الذي يعرض السكان إلى ظلم بيئي أكبر جراء مساحات التدخل المحدودة التي يستطيع التحرك فيها صاحب القرار في قطاع غزة.

والامر مشابه إلى حد كبير في الضفة الغربية، مع اختلاف المشكلة الطبوغرافية، والتي تتسم بالجبال وصعوبة الطبيعة الجغرافية وانتشار الريف بشكل أكبر من التواجد الحضري، اضافة إلى مخيمات اللجوء والتي تنتشر في مدن الضفة الغربية، والمستوطنات التي تقطع التواصل الحضري بين تجمعات السكان المختلفة في الضفة الغربية، مما يظهر لصاحب القرار عقبات مختلفة عنها في غزة، إلا أن أصلها واحد وهو الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التي تختلف في الحصار بين قطاع غزة والضفة الغربية.

وحتى نتمكن من اظهار التحليل الدقيق كان لا بد من تطوير تحليل اخر يربط بين طرق التخلص من المياه العادمة وطبيعة التجمع السكاني بين الريف والحضر ومخيمات اللجوء ونسب الفقر النقدي، والشكل الآتي يوضح التحليل:

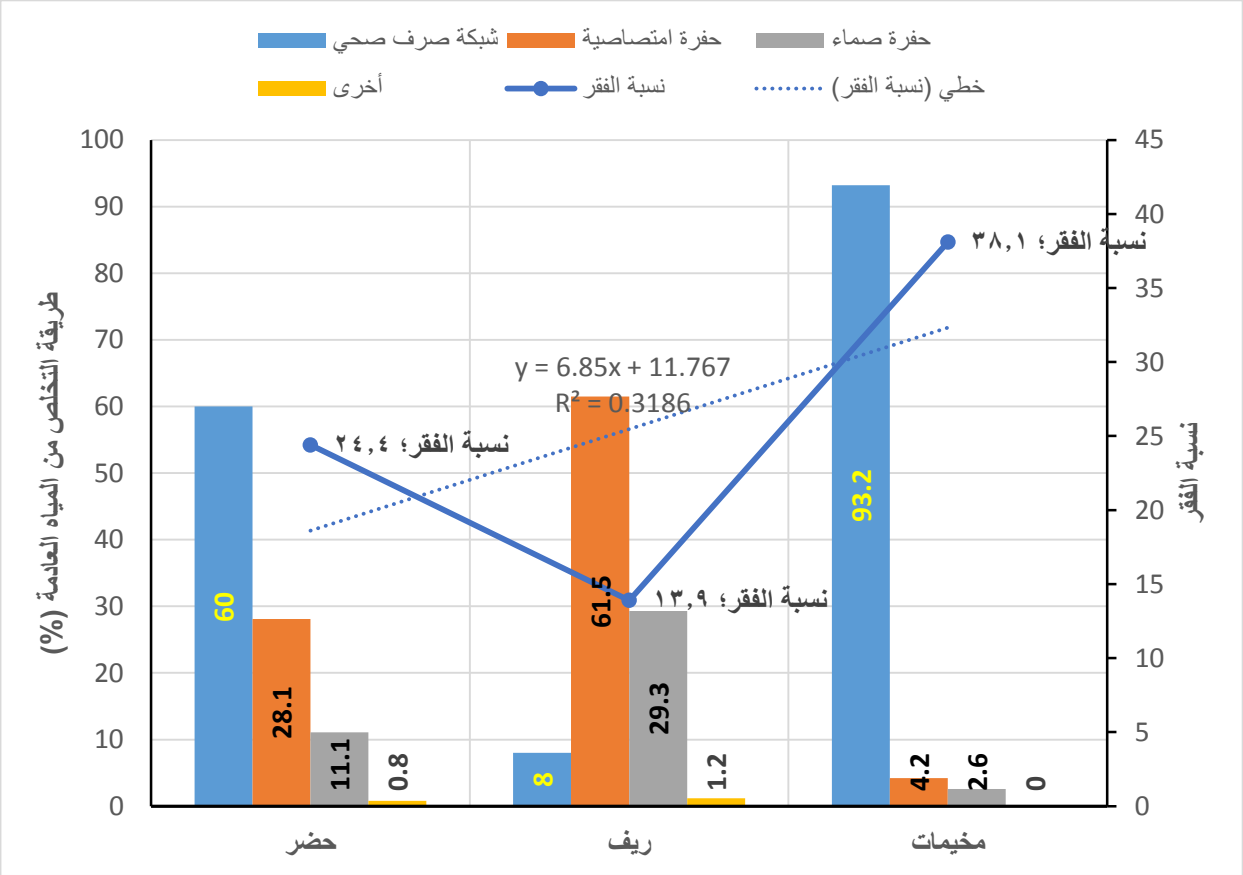

الشكل(6): دالة طريقة التخلص من المياه العادمة مع نسبة الفقر استنادا إلى منطقة السكن مع مؤشر معامل التحديد(R2) المصدر: تطوير الباحثين، من بيانات الجدول(3).

يظهر الشكل(6) تدني نسبة الربط لشبكات الصرف الصحي واعتماد اهالي الريف على الحفر الامتصاصية والصماء، مع الملاحظ تدني نسبة الفقر في اوساط الريف نسبة إلى المخيمات والحضر، بينما تتقدم نسبة الوصل في شبكات الصرف الصحي عكسيا مع نسبة الفقر، أي أن الأكثر فقرا يرتبط بشبك المياه العادمة في شبكات صرف

(43) Performance and Methods Treatment: 5 Annex, Quality Water Drinking for Guidelines 2011, WHO: 14th,Geneva. ed.

صحي، خصوصا في قطاع غزة، في نفس الوقت يمكن لمعامل التحديد(R2) والذي يظهر في الشكل بقيمة (3186.) وهذه النتيجة كلما قلت عن واحد صحيح عبّرت عن تواؤم البيانات بشكل جيد، ذلك أن ارتفاع قيمة مؤشر معامل التحديد، أي باقترابه من واحد صحيح يدل على وجود سوء مواصفات في شكل الدالة التي تمثل العلاقة، وبما أن معامل التحديد كان اقل من واحد صحيح بكثير فإن دالة العلاقة بين المتغيرات ليست عشوائية، وهذا يعني أن قيمة معامل التحديد يمكن لها أن تتزايد بإضافة المزيد من المتغيرات للنموذج في الشكل اعلاه، إلا في حالة كون المتغيرات المضافة غير مترابطة مع المتغيرات المستقلة الموجودة في البيانات التي تم استخدامها في الشكل اعلاه.

وعند مقابلة معامل التحديد(R2) مع قيمة الدالة التزايدية التي أظهرتها النتائج، يتضح بشكل أكبر توقع انتظام العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغيرها التابع في الشكل، وهذا يعني انه كلما اضفنا متغيرات مستقلة(X) فإن قيمة المستقر(Y) ستزيد خصوصا وان قيمة (b) موجبة حسب اتجاه الدالة الظاهر في الشكل والتي تمثل $y=6.85x+11.767$ أي كلما أضفنا متغير مستقل ذات ارتباط وثيق فإن قيمة (y) ستزيد.

وهذه النتيجة تبدو للوهلة الأولى مغايرة للمنطق العالمي الذي يؤكد على أن نسب الربط بشبكات الصرف الصحي تتماشى مع تراجع نسبة الفقر(دراسات المحور الأولى في هذه الدراسة)، ولكن اذا تم تقريب الصورة عن كثب لواقع الضفة الغربية وقطاع غزة ستجد تحليل أكبر لعمليات الصندوق الاسود لمياه الصرف الصحي الكارثية في فلسطين تتمثل بضرورة تعريف الفقر من خلال أبعاده المتعددة والتي تشمل البعد البيئي وخصوصا المتصل بالمياه من خلال كمية ونوعية استخداماتها وعدالة توزيعها بين السكان والتجمعات المختلفة، والتي يجب أن تشمل المعالجة الصحية الامنة لمياه الصرف الصحي والا انقلب إلى صناعة كارثة بيئية متنامية كما يحدث في غزة كانعكاس لتداعيات الحصار الإسرائيلي على القطاع فعلى سبيل المثال:

"[44]تعاني قرية ام النصر من مشكلة مياه الصرف الصحي وما زالت حياة سكان القرية مهددة بالخطر بسبب المكاره الصحية نتيجة ارتفاع منسوب المياه العادمة في الاحواض، وكشفت المواطنة "م.ع" عن حجم المعاناة التي تعيشها مع أفراد أسرتها قائلة:" إننا نعاني من الغازات والروائح التي تصدرها أحواض تجميع الصرف الصحي والبحيرة، ومن انتشار الكثير من حشرات البعوض، وأضافت زوجة الابن "ح.ك": " نبدأ يومنا برائحة كريهة لدرجة اننا لا نستطيع أن نفتح النوافذ خوفا من أن تتسرب الرائحة للداخل، وكشف المواطن "أ.م" الذي يسكن في منتصف مدينة غزة بالقرب من بركة الشيخ رضوان عن حجم المعاناة قائلا: أن البركة تعتبر هاجسا للسكان القاطنين حولها، لا سيما مع حلول فصل الصيف وانتشار البعوض، في ظل أنه يعاني من أزمة ربو شعبي حادة، مما يضاعف معاناة المواطنين والمرضى مطالبا الجهات المعنية بوضع حل جذري لهذه الكارثة التي تهدد حياة سكان بالمنطقة بأكملها (المركز الفلسطيني...، ب، ت، ص7).

"تحدث أحد المواطنين الذي يسكن بالقرب من وادي غزة عن صورة وجه اخر من المعاناة حيث قال:" خلال فصل الصيف ومع ارتفاع درجات الحرارة، يتحول الوادي إلى مصدر أمراض تصيب سكان المنطقة القريبة منه، فمجرد فتح نوافذ المنازل من أجل دخول الهواء، يهاجمك البعوض والحشرات، وتنبعث الروائح الكريهة من تجمع المياه العادمة، التي تدفع الناس إلى سرعة إغلاق النوافذ مرة أخرى". رغم حاجة المواطنين لاستنشاق هواء عليل في أيام الصيف الملتهبة، لكن سكان منطقة وادي غزة يفضلون حر الصيف على الروائح الكريهة والحشرات الطائرة".(المركز الفلسطيني...، ب، ت، ص7).

(44) المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات (ب، ت):"واقع المياه العادمة في قطاع غزة، تحديات وحلول، "تقرير استقصائي"، رام الله، فلسطين.

وفي تحليل الواقع لبحر غزة والصرف الصحي فانه يوجد مصب مياه عادمة سواء معالجة جزئيا أو غير معالجة بالقرب من أصداء البحرية، ولا يسمح بالسباحة جنوب المصب وحتى 500 متر، أما شمالا فيمنع السباحة حتى 1000 متر من المصب، وأن بحر المحافظة الوسطى الواقع وسط قطاع غزة، يوجد مصب مياه عادمة غير معالجة (وادي غزه)، ولا يسمح بالسباحة جنوب الوادي وحتى 500 متر، أما شمالا فيمنع السباحة حتى 1000 متر من الواد، في حين أنه يوجد مصب مياه عادمة سواء معالجة جزئيا أو غير معالجة غرب شارع الحرية (غرب محررة طيبة) ولا يسمح بالسباحة جنوب المصب وحتى 500 متر، أما شمالا فيمنع السباحة حتى 1000 متر من المصب، ولكن هناك مشكلة أمام محطات الضخ رقم 1، 2، 3 وتقع هذه المحطة رقم 1 شرق الشالهات وعند انقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر الوقود، يكون هناك تدفق للمياه العادمة غير المعالجة إلى البحر وبالتالي يكون الشاطئ المقابل لهذه المحطات غير صالح للاستجمام، وكذلك محطة رقم 2 أمام الدفاع المدني وتصب في حوض الميناء، أما محطة رقم 3 فتصب شمال نادي الشاطئ الرياضي وبذلك تصبح المسافة من الشالهات جنوبا وحتى منطقة البالخية شمال غير صالحة للسباحة، أي أن معظم شاطئ مدينة غزه غير صالح للسباحة، أن المحافظة الشمالية آمنة للسباحة إلي حد كبير حيث لا يوجد سوى مصب صغير في المنطقة الشمالية ولا يسبب تلوث عميق للشاطئ (المركز الفلسطيني للديمقراطية..، ب، ت، ص7).

والصورة الآتية توضح حجم البرك التي يتجمع فيها مياه الصرف الصحي غير المعالجة في قطاع غزة:

صورة (4): برك تجميع المياه العادمة في قطاع غزة

المصدر: الأمم المتحدة (اوشا):"الأرض الفلسطينية المحتلة"، الموقع الرسمي.

تظهر الصورة(4) حجم برك تجميع المياه العادمة في قطاع غزة وهي بركة شمال مينة غزة من اصل خمس برك كبيرة لتجميع مياه المجاري، والتي تظهر حجم الفاجعة البيئة التي يعاني منها سكان القطاع خصوصا في ظل انقطاع التيار الكهربائي، الذي يتسبب في وصول مياه غير معالجة اوليا على الاقل، مما يفاقم مشكلة التلوث وحجم المعاناة التي يواجهها السكان في قطاع غزة خصوصا وان محطات المعالجة المقامة في قطاع غزة تتزود بخمسة اضعاف قدرتها الانشائية وانقطاع متكرر يوميا لساعات طويلة للتيار الكهربائي الذي يجعلها تقف عاجزة امام مشكلة تنامي الأثر البيئي لتداعيات المياه العادمة في القطاع.

فرض الرسوم على الاستخدام:

أن مبادرات فرض رسوم لاستخدام المياه الخام أو لخدمات الصرف الصحي الفلسطيني التي ترافقها، سوف تحتاج بالضرورة إلى التوفيق بين الحفاظ على هذا المورد الطبيعي وإمداداته الكافية، من حيث الجودة والكمية، وكذلك إلى ضمان عمل مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية والصناعية والزراعية، والأهم من ذلك ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية والحيوية للإنسان والكائنات الحية بشكل عام، لأن المياه ضرورية لحدوث الحياة والحفاظ عليها.

من بين النزاعات التي تنشأ بين الاستخدامات المتعددة لموارد المياه وعواقب تطبيق مختلف الأدوات الموجودة لإدارتها، قد تظل المجموعات ذات الدخل المنخفض، الضعيفة في إمكانية التعبئة والتنظيم، وغالبا ما تكون غير مرئية عمليًا، مستبعدة من عملية الإدارة، لم تعد مجالات الإدارة التشاركية مساحات لتحديد المصالح المشتركة، ولكن تم تفسيرها على أنها مساحة للتعبير عن الاختلافات والصراعات، أي أن استبعاد هذه الفئات الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى استبعاد مشاكلهم ومطالبهم، والتي لن تدخل في جداول الأعمال الحكومية، وبالتالي ستبقى غير مرئية (آبريس وكيك، 2008).

تنشأ معظم الخبرات التشاركية الموصوفة في الأدبيات بحيث تطور نوعين من نقاط الضعف التي تؤثر بشكل كبير على قدرتهم على التدخل في عمليات صنع القرار:

أولاً: تعتمد المجالات الجديدة اعتمادًا كبيرًا على منظمات الإدارة التقليدية، مما قد يجعل من الصعب نقل المعلومات وعدم تقديم الدعم المالي والمادي والبشري، بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود سلطة ملزمة يحد بشكل واضح من استقلالية مجالس الإدارة التشاركية هذه، والتي تحتاج قراراتها عمومًا إلى التصديق عليها وتنفيذها من قبل جهات حكومية اخرى، وهو شرط يزيد من خطر التدخل، خاصة من قبل السلطة التنفيذية (اكسيليريد، 2009).

ثانيا: يتعلق الضعف الثاني بما يسمى ب "دمقرطة الديمقراطية"(سانتوس، 2002)، لإن جودة أداء الجهات الفاعلة أو المجموعات الاجتماعية التي تشارك في ساحات الإدارة الجديدة ينتهي بها المطاف إلى تحديدها من خلال مصادر القوة - الدخل والتعليم والدعم السياسي - التي تهيمن على معتقداتهم وطرق إدراكهم، وهذا تحديدا يبرز بالنظر إلى التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والاختلافات الثقافية، ومن الضروري بمكان تعزيز وتوسيع المشاركة والجذب والاستقطاب للتغلب على هذه المشكلة، والعمل على التعبئة الاجتماعية النشطة من قبل الفئات الاجتماعية المستبعدة، مع التركيز على مناقشة الحقوق الإنسانية للأفراد فيما يتعلق بالسلع البيئية وفق المواصفات العالمية (فيبرا وآخرون، 2017)، بحيث تأخذ مشاركة هذه المجموعات في عمليات صنع القرار في الاعتبار مبادئ العدالة البيئية، بدءًا بالحق في الحصول على المياه واستهلاكها بكمية ونوعية كافية ومناسبة للجميع، امتدادا إلى الحق في صرف صحي آمن لها، وإن مقدار الاختلال على طول هذا المسار الحيوي للحياة يضع المزيد من الضعف الاجتماعي في دائرة تحمل الظلم البيئي بشكل أكبر، وكلما تصاعدت هذه الاختلالات كلما انتشر الظلم البيئي وتركز على من يعانون من الضعف الاجتماعي المتصل بالصرف الصحي البيئي، ليتولد لدينا مجتمع يواجه ما يسمى بالفقر البيئي، اضافة إلى ما تعانيه هذه الجماعات من فقر اقتصادي واجتماعي مجحفين في حق الإنسانية والحياة الكريمة.

مناقشة النتائج وإبراز أهم التدخلات

سعت هذه الدراسة للتحقق من الضعف الاجتماعي المرتبط بالصرف الصحي ومدى اتصاله بالظلم البيئي في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، وابرزت الدراسة دور الاحتلال الإسرائيلي في تفاقمها، في ظل تحديات ندرة المياه والوضع الفلسطيني الخاص جراء هيمنة الاحتلال على المصادر والأرض والإنسان، واتضح ذلك من خلال مناقشة وتحليل مفاهيم الضعف الاجتماعي والظلم البيئي، المتعلقة باستخدام الأراضي والمياه والتمتع بالصرف الصحي الامن، ارتباطا وتحليلا بمسالة الدخل، ونوعية الشبك للصرف الصحي البيئي ومناطق الخطر، مع الإشارة إلى كيفية استمرار تشكل الفضاء الحضري في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وفي ظل عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية، تحديدا في حالة المياه والصرف الصحي كما أظهرت نتائج التحليل.

والتي بينت أن الظروف غير المتكافئة بين هيمنة الاحتلال الإسرائيلي ومحددات السلطة الوطنية الفلسطينية لتخصيص هذا المورد الأساسي للحياة لا تزيد فقط من صعوبات استخدامه من قبل السكان فحسب، ولكن تؤدي أيضًا إلى حالات ذات مخاطر أكبر مرتبطة باستخدام الأراضي للسكن والمنفعة الاقتصادية والمقاصد الاخرى، وفي حالة تم انشاء شراكات مع القطاع الخاص، سوف يكون للضعف الاجتماعي فرص أكبر في التواجد وترسيخ الفروقات الذي تعاني منه الفئات محدودة الدخل والمهمشة والهشة بيئيا واقتصاديا، لينال هؤلاء ظلم بيئي أكبر، وهذا الاحتمال يبقى قائم ويمكن تقليصه إلى درجات مُرضية جدا، اذا تم أخذ هذه التدابير في سياسات سوسيو اقتصادية وبيئية تكاملية، بحيث تنعكس متطلباتها في عقود الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبالتالي فانه من الأهمية أن يتم الاشارة إلى ضرورة النظر إلى صورة العدالة الاجتماعية، بمنظور اوسع مما تطرحه بعض المؤسسات العالمية، بحيث تقوم فكرة العدالة على المشاركة والتكافل العام بين كافة الاطراف، فإن دعوة القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المياه الفلسطيني حسب ما نص عليه قانون المياه الفلسطيني 2014 يترافق معه ايضا الدعوة التي تكفل مشاركة كافة فئات المجتمع في الإدارة المتكاملة للمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل تعنت الاحتلال الإسرائيلي، ورفضه التعاون مع الحكومة الفلسطينية، في اخذ التدابير المشتركة والعادلة لتسوية حقوق المياه المسلوبة في فلسطين.

اضافة إلى انه من المهم أن نلاحظ أن السياسات العامة المتعلقة بالمياه والتي تدعمها الدول المانحة في فلسطين، غالبًا ما تعطي الأولوية لاستخدامات معينة لموارد المياه المرتبطة بتوليد القيمة من قبل النظام الرأسمالي، دون التفاعل مع مشاكل التوزيع للمورد التي تهم السكان ذوي الدخل المنخفض.

نتيجة لحالة عدم المساواة الحاصلة، ولممارسة الحكم الرشيد للمياه، فانه تم التأكيد على الدور الأساسي للسياسات العامة للمياه والزراعة والطاقة والصحة والبيئة الفلسطينية من أجل مكافحة التفاوتات الملحوظة.

وبهذا المعنى، من المهم التأكيد على ضرورة التكامل بين سياسات الموارد المائية وسياسات استخدام الأراضي والتصرف بها، وسياسات الصرف الصحي الأساسية، تماشيا مع السياسات الاجتماعية التي تقلل من مواطن الضعف الاجتماعي والظلم البيئي التي تكثفهما عملية التنمية.

وتتمثل الأولوية الرئيسية في تعزيز الصرف الصحي البيئي للسكان الفلسطينيين من ذوي الدخل المنخفض، الذين لا يستطيعون التمتع بأنظمة بديلة لإمدادات المياه وجمعها وإزالتها ومعالجتها، بالإضافة إلى تقديم الدعم لقطاعات الصرف الصحي، مع الأخذ في الاعتبار، أن المياه هي سلعة مشتركة، وبالتالي، يجب توفيرها بكمية ونوعية كافية لجميع السكان.

وإن وضع رسوم متباينة لاستخدام المياه للمستخدمين المختلفين، من خلال أداة التعرفة التصاعدية، أو تطوير آلية ضريبة معينة تكفل ذلك، والتي يمكن أن تساعد في البحث عن التوازن بين الحفاظ على الموارد المائية وتعزيز استخداماتها المتعددة، من أجل الحد من عدم المساواة البيئية، وبهذه الطريقة يمكن أن يؤدي دفع الضرائب البيئية المختلفة إلى حث أكبر مستخدمي المياه على تقليل استخدامها، من أجل الحد من الاستخدامات المسيئة للمياه، وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن تسهم الاستثمارات في الصرف الصحي البيئي للسكان ذوي الدخل المنخفض في الحد من المشاكل الصحية والبيئية للسكان، وتقليل الظلم البيئي، خصوصا بدخول القطاع الخاص ومساهمته في رفع مستوى جودة الخدمة والأداء، وإنتاج فرص عمل إضافية.

وأخيرا، فإنه يجب النظر إلى القضايا البيئية ومناقشتها في اطار الشراكة والديمقراطية التشاركية في توليد حلول المياه، والتي تمكن الاطراف وتجعلهم ينخرطون في تبني القيم الأخلاقية المرتبطة بالمساواة والانصاف، والحياة

والعدالة الاجتماعية، وتساوي الفرص وتكافئها، لأنها تفسر الأنماط المسيئة للإنتاج والاستهلاك، بحيث يتولد الوعي واليقظة للحاجة إلى تغييرات في أشكال استخدام وتخصيص الموارد الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق المنظور المتكامل مع كافة القطاعات والفئات المجتمعية ومدخل لترسيخ مفهوم المواطنة نحو تحقيق السيادة الكاملة على التراب الوطني الفلسطيني.

الخاتمة.

خلاصة بأهم النتائج:

يمكن تلخيص النتائج الأساسية التي تم الوصول اليها في هذه الدراسة حسب ما ياتي:

1- هناك دالة رياضية متزايدة بين الظلم البيئي والصرف الصحي والتي تمثل معامل تحديد(R2) y=6.85x+11.767

2- أظهرت المقاربات المختلفة والتحليل الاحصائي وجود الضعف الاجتماعي المتصل بالصرف الصحي مرتبط بالظلم البيئي في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين. ارتباطا بالدخل، أي انه كلما تدنى الدخل للفرد أو الأسرة ازداد احتمال التعرض إلى الظلم البيئي بشكل أكبر.

3- ابرزت المقاربات الاسباب الجيوسياسية المتجذرة للضعف الاجتماعي والظلم البيئي وتردي الحالة الصحية للسكان، وتوقف محطات معالجة المياه العادمة عن العمل، وتدهور الامداد الطاقي الكهربائي والمائي وفقا لممارسات حصار الاحتلال الإسرائيلي على السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين المحتلة، الامر الذي قلب عملية الفهم لمؤشرات معامل التحديد بحيث انه كلما زادت نسبة شبك السكان بشبكات المياه العادمة زاد الظلم البيئي وذلك لتوقف محطات المعالجة عن العمل بسبب هذه الممارسات للاحتلال، وتحويلها إلى بؤر للتلوث البيئي الكبير والمتنامي واسع الانتشار لكافة مناحي الحياة الفلسطينية.

4- ضعف المشاركة والمساءلة الاجتماعية التكاملية (الرأسية والافقية) يؤدي إلى تفاقم الظلم البيئي المرتبط بالصرف الصحي على الاضعف اجتماعيا.

التوصيات والمقترحات.

ارتباطا بنتائج الدراسة يوصي الباحثان ويقترحان ما يأتي:

1- تركيز صانع السياسات إلى اتخاذ تدابير شاملة تطال كافة نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية لمتدني الدخل محاولةً في توزيع عادل للضرر على كافة فئات المجتمع، في إطار سياسي منهجي يدين الاحتلال الإسرائيلي وممارساته من خلال التنسيق الكامل مع المجتمع العربي والدولي.

2- إنشاء برامج تكفل العدالة الاجتماعية، وتكافح الفروقات في مستويات الخدمة.

3- اعتماد مبدأ التمايز بين المستخدمين من خلال فرض رسوم على استخدامات المياه، وإدارة التوازن بين الحفاظ على الموارد وتعزيز الاستخدامات المتعددة لها.

4- مراعاة تكامل سياسات المياه مع تلك الخاصة بالزراعة والاعمال الاقتصادية، وادراج كافة العوامل السوسيو اقتصادية ضمن برامج متخصصة في إطار من الشراكة مع المؤسسات بما فيها مؤسسات القطاع الخاص لتطوير أنشطة مشتركة بينها، وتركيز أولوية الصرف الصحي البيئي الامن للسكان الفقراء، ومناطق محدودي الدخل، والأكثر تضررا من سياسات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- الأمم المتحدة (هيومن رايتس)(2021):"إسرائيل وفلسطين احداث2020"، الموقع الرسمي: https://www.hrw.org/ar/world-report/altqryr-alalmy-2021/country-chapters/377381 اخر وصول:2021/3/20
- الأمم المتحدة (2002): "الاهداف الانمائية للالفية"، الموقع الرسمي https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/ اخر وصول: 2021/3/20
- الأمم المتحدة (2015):" الخطة الاستراتيجية للوكالة "الاونوروا""، رام الله، فلسطين.
- الأمم المتحدة (اوشا):"الأرض الفلسطينية المحتلة"، الموقع الرسمي https://www.ochaopt.org/ar، اخر وصول:2021/3/20
- الأمم المتحدة:" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (IWRM)(2020):"**تقرير المياه والتنمية الثامن: أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية**، E/ESCWA/SDPD/2019/5
- البنك الدولي (2017):"استراتيجية المساعدة للسنوات المالية208-2022 للضفة الغربية وقطاع غزة"القدس، فلسطين المحتلة.
- بيتسيلم (2020):" الخريطة التفاعلية"، القدس، فلسطين المحتلة. الموقع الرسمي: https://www.btselem.org/arabic/publications اخر وصول:2021/3/25
- جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (1) (2020):" معدل البطالة المنفح بين المشاركين في القوى العاملة في فلسطين"، رام الله، فلسطين، الموقع الرسمي. اخر وصول 2021/3/20 http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/ 881/default.aspx#LabourA
- الجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني (2) (2019):"التقرير السنوي"، اخر وصول 10.03.2020 http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (3)(2007):" التقرير السنوي"، رام الله، فلسطين.
- الرمال، فؤاد؛ الخزان، بوشتى (2020):" متطلبات الاستدامة المائية وتحديات تطبيقها في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد (4)، العدد (10): ص58-80
- سلطة المياه الفلسطينية (1) (2014):"قانون المياه الجديد 2014"، رام الله، فلسطين.
- سلطة المياه الفلسطينية (2) (2019):" الخطة الاستراتيجية"2020-2022 +23"، رام الله، فلسطين.
- شبكة فلسطين الاخبارية (2020):"سلطة المياه: مليا و300 ملوين شيكل ديون على الهيئات المحلية"، بيت لحم، فلسطين، اخر وصول: 2021/3/20 http://pnn.ps/news/538030
- الشراكة العالمية للمياه الموقع الرسمي https://www.gwp.org/en/GWP-Mediterranean/ اخر وصول: 2021/3/20
- لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية (2021): "الرقابة على الانتخابات الفلسطينية"، رام الله، فلسطين، الموقع الرسمي، اخر وصول 2021/3/20 https://www.elections.ps/tabid/1128/language/ar-PS/Default.aspx
- مجلة الخليج (2020):" جنرال إسرائيلي يكشف تفاصيل جديدة عن الحرب الأخيرة على غزة"، اخر وصول: 10.3.2020 للرابط https://alkhaleejonline.net
- مجلس الوزراء الفلسطيني (2020):" اجندة السياسات الوطنية 2017-2022"، رام الله، فلسطين.

- مجلس تنظيم قطاع المياه (2020):"التقرير السنوي لأداء مجلس تنظيم قطاع المياه"، ص24، رام الله، فلسطين.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا (2020):" السكان"، رام الله، فلسطيني، الموقع الرسمي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2295اخر وصول: 2021/3/20
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس)(2020):"المراقب الاقتصادي، الربع الثالث، بداية التعافي ام الركود"، رام الله، فلسطين.
- هيومن رايتس (2021):" التقرير العالمي لحقوق الإنسان، إسرائيل وفلسطين، احداث عام 2020"، الموقع الرسمي اخر وصول: 2021/3/22 https://www.hrw.org/ar/world-report/altqryr-alalmy-2021/country-chapters/377381
- وحدة نظم المعلومات الجغرافية – مركز أبحاث الأراضي، رام الله، فلسطين، الموقع الرسمي: اخر وصول: http://poica.org/2014/012021/3/20

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- ABERS, R. N.; KECK, M. E. Representing diversidade: State, society and "fecund relations" us with the managers. Caderno CRH, Salvador, v. 21, n. 52, p. 99-112, 2008.
- ACSELRAD, H.; MELLO, C. C. A.; BEZERRA, G. N. O que é justicas enviro mental. São Paulo: Garamond, 2009.
- Agyeman, J, Bullard, RD Evans, B. 2003. Joined-up thinking: bringing together sustainability, environmental justice and equity. In: J. Agyeman, R.D. Bullard, and B. Evans, eds. Just sustain abilities: development in an unequal world. Cambridge, MA: MIT Press, pp. 1–18.
- ALVES, H. P. F. Environmental inequality in the municipality of São Paulo: analysis of the differentiated exposure of social groups to environmental risk situations through the use of reprocessing methodologies. Revista Brasileira de Estados Populaciones, São Paulo, v. 24, n.2, p. 301-316, Jul / Dez. 2007
- BRITTO, A. L. Social tariffs, social justice and environmental justice do not access the water supply services and sanitary waste in Brazil. In: INTERNATIONAL WATERLAT CONFERENCE: Tension between environmental justice and social justice in Latin America: the case of water management, 2010, São Paulo. Anais... São Paulo: 15 p.
- BULLARD, R. Confronting environmental racism I do not know XXI. In: ACSELRAD, H.; HERCULANO, S.; PÁDUA, J. A. Justiça Ambiental e Cidadania. Rio de Janeiro: Relume Dumará, 2004. p. 41-68.
- CAMPOS, V. N. de O.; FRACALANZA, A. P. Governance of water in Brazil: conflicts for the appropriation of water and seeking integration as a consensus. Ambiente & Sociedade, Campinas, v.13, n. 2 P. 365-382, Jul / Dez. 2010.
- Diogo Ferreira da Rocha, Marcelo Firpo, and Porto, Tania Pacheco (2017): "The map of conflicts related to environmental injustice and health In Brazil", CASE REPORT, the EJ Atlas: Ecological Distribution Conflicts as Forces For Sustainability, Springer Japan KK 2017.

- FUKS, M.; PERISSINOTTO, R.M.; RIBEIRO, E. A. Political culture and inequality: or case of two municipal councilors of Curitiba. Revisit de Sociologic e Political, Curitiba, v.21, p. 125-145, 2003.
- L. Comfort, B. Wisner, S. Cutter, R. Pulwarty, K. Hewitt, A. Oliver-Smith, J. Wiener, M. Fordham, W. Peacock & F. Krimgold (1999) Reframing disaster policy: the global evolution of vulnerable communities, Global Environmental Change Part B: Environmental Hazards, 1:1, 39-44, DOI: 10.3763/ehaz.1999.0105
- Performance and Methods Treatment: 5 Annex, Quality Water Drinking for Guidelines 2011, WHO: 14th, Geneva. ed.
- Santos BS (2007) Beyond abyssal thinking: From global lines to ecologies of knowledge. Rev A J Fernand Braudel Cent 30(1): 45–89.
- UN Human Rights Council. Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory. A/HRC/34/39 (Mar. 16, 2017): 5. http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session34/Documents/A_HRC_34_39_AUV.docx.
- Wampler B., (2012) "Participatory Budgeting: Core principles and Key Impacts", *Journal of Public Deliberation* 8(2). doi: https://doi.org/10.16997/jdd.138
- *World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People. World Bank. World Bank. 2003. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/5986 License: CC BY 3.0 IGO."*